نموذج ترخيص

أنا الطالب : أحلام أحمد رشيد العايد أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: أحلام أحمد العايد

التوقيع: أحلام أحمد

التاريخ: ٢٠١٥/٨/١٦

المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها

إعداد

أحلام أحمد ارشيد العايد

المشرف

الأستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المناهج العامة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، ٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٨/٦

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــع
الدكتور صالح محمد الرواضية، مشرفاً أستاذ- أساليب تدريس الدراسات الاجتماعية	....
الدكتور هشام إبراهيم الدعجة، عضواً أستاذ مشارك –تعليم تقني ومهني	....
الدكتور خالد عطية السعودي، عضواً أستاذ مشارك – أساليب تدريس التربية الإسلامية	....
الدكتور أحمد عيسى الطويسي، عضواً أستاذ التربية المهنية / جامعة مؤتة	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع........ التاريخ........

الإهداء

إلى روحك الطاهرة . . . . أبي الغالي

إلى أمي الغالية. . . . . أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي . . . . الذي ساعدني ووقف إلى جانبي في كل خطوة

إلى أولادي الأعزاء . . . . محمد، عبد الرحيم، منال، ميار

حفظهم الله لي ورعاهم

إلى أخي الغالي. . . . . رائد الدعجة

إلى أختي الغالية. . . . . دلال الدعجة

إلى دكتورتنا الغالية . . . . .تسنيم جعابو

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي طوال مدة دراسة الماجستير

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماجستير أستاذي

الأستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية

إنه لي نعم الناصح ونعم الأب الوقور ونعم الأخ الحليم أفاض علي بعلمه وشملني بفضله ومنحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهداً, ولم يبخل علي بشيء من وقته الثمين أبقاه الله ذخراً لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه بما قسم له.

وأشكر كل من ساعدني في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

الباحثة

أحلام أحمد ارشيد العايد

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها

إعداد

أحلام أحمد ارشيد العايد

المشرف

الأستاذ الدكتور صالح محمد الرواضية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما واقع تضمين المفاهيم القانونية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

2- ما درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتوافرة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية تعزى لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وموقع المدرسة (ريف، حضر)؟

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم قائمة بالمفاهيم القانونية (أداة التحليل) التي تضمنتها كتب التربية الوطنية والمدنية، وتضمنت القائمة (66) مفهومًا قانونيًا، توزعت على خمسة مجالات وهي: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الديني، والمجال الدولي. كما تم تصميم اختبار تحصيلي لطلبة الصف العاشر الأساسي استنادًا إلى المفاهيم الواردة في أداة التحليل. وقد اشتمل الاختبار على (38) فقرة من نوع الاختيار من متعدد.

وقد شملت الدراسة مجتمعين: الأول وتمثل في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا (الصفوف من السابع وحتى العاشر)، أما المجتمع الثاني فتمثل في طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن البالغ عددهم خلال العام الدراسي 2015/2014 (97125) طالبًا وطالبة، وبلغت عينة الدراسة (1500) طالب وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- توزعت المفاهيم في الكتب عينة الدراسة بحسب مجالاتها على النحو الآتي: المجال السياسي (44%)، تلاه المجال الاقتصادي (31%)، ثم المجال الدولي (12%)، ثم المجال الديني (6,6%)، وأخيرًا المجال الاجتماعي (6,4%).
- جاء أداء أفراد عينة الدراسة على فقرات اختبار اكتساب المفاهيم القانونية بدرجة متدنية لم تتجاوز 45%.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب المفاهيم القانونية تبعًا لمتغير الجنس ولصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب المفاهيم القانونية تبعًا لمتغير موقع المدرس (ريف، حضر).

الكلمات المفتاحية: المفاهيم القانونية، المرحلة الأساسية العليا، كتب التربية الوطنية والمدنية.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

يتضمن المنهاج خبرات تربوية متعددة ومتنوعة، تهدف إلى مساعدة الطلبة على النمو الشامل والمتوازن، لذا تقع مسؤولية كبيرة على عاتق المناهج التربوية في تأهيل الطلبة وتزويدهم بالقيم والأنماط السلوكية والمهارات والمعارف اللازمة لحياة الإنسان كمواطن يمتلك شخصية فعالة في مجتمعه.

ومن ناحية أخرى فالمناهج هي نقطة الانطلاق لإعداد الأجيال القادمة؛ لأنها الترجمة العملية لأهداف التربية وخططها واتجاهاتها في كل مجتمع. وقد تكون إحدى الوسائل لإصلاح النشء تحسين المناهج وتجديدها وتطويرها بما يعينهم على ضبط سلوكهم وإعطائهم المعرفة الكافية لإشباع رغباتهم التعليمية، وتوجيههم نحو الأفضل؛ سعيًا للتخلص من جوانب الضعف والقصور في مستوى إتقان الكفايات التعليمية عند المتعلمين، للوصول إلى أعلى مستويات الإتقان والتميز (العبدالله، 2004).

تعد المناهج التربوية وسيلة يكتسب المتعلم عن طريقها خبرات متنوعة تؤثر في أعماله واتجاهاته المستقبلية، فهي تعد الفرد ليواجه الحياة، وليكون منتجًا وفاعلًا في مجتمعه، وحتى يتحقق ذلك لا بد له من معرفة حقوقه وواجباته. ولا يتأتى له ذلك إلا من خلال المعرفة التامة بالقوانين التي تحكم مجتمعه (عزيز، 2000).

ولما كانت التربية عملًا اجتماعيًا، فإن عليها ترجمة الوقائع إلى مواقف تعليمية، فعلى الطالب أن يدرك ماهية سلوكه بالنسبة لمعايير الجماعة التي يعيش وسطها، وهل هو في الجانب الصائب أم الخطأ لتلك المعايير، بحيث يدرك أن حريته ليست مطلقة في ممارسة أي سلوك بل تناط بقواعد وضوابط محكومة (اللقاني، 1995).

وتكتسب مناهج الدراسات الاجتماعية - خاصة مناهج التربية الوطنية- للمراحل الدراسية المختلفة، بأهمية خاصة؛ لأنها تركز على التنشئة الاجتماعية والتوافق الثقافي بين أبناء الأمة الواحدة، وتبرز هذه الأهمية من خلال إدراك المتعلم لحقوقه وواجباته، مما يساعده على النهوض بمجتمعه وحماية تراثه التاريخي وأعرافه وتقاليده ومأثوراته (Naylor, 1984).

ولتحقيق ذلك ينبغي على منهاج التربية الوطنية، أن يهتم بإكساب المتعلم معارف عامة عن حقوقه وواجباته ومؤسسات وطنه وتزويده بالمهارات الفكرية والعملية اللازمة. كما ينبغي على هذا المنهاج التركيز بشكل مباشر وواضح على مجموعة القيم والمواقف والسلوكيات نحو الوطن، كالانتماء إليه، والولاء له ولسلطاته الشرعية والاعتزاز والفخر به والدفاع عنه(فريحه،2005:ص28).

ويرى طوالبة (2009) أن نجاح الديمقراطية الغربية، يتوقف بدرجة كبيرة على التربية القانونية في مجتمعات تحترم القانون وتلتزم به، بحيث أصبح هذا الالتزام عادة ثابتة يصعب تجاهلها، أو التغاضي عنها، مما أدى إلى إرساء قاعدة تربوية مهمة تتمثل باحترام القانون. واقترح مجموعة من الإجراءات من شأنها نشر الثقافة القانونية في أي مجتمع من المجتمعات منها: إدخال مادة التربية القانونية ضمن المناهج الدراسية، وإشراك البيت والمدرسة في عمل تربوي موحد، لتعميق الحس القانوني لدى الناشئة من خلال مجالس الآباء والأمهات.

ولقد أشارت المادة (4) من قانون التربية والتعليم في الأردن رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته إلى ضرورة:

1- الاستيعاب الواعي للحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية السكانية والاجتماعية والثقافية محليًا وعالميًا واستخدامها بفاعلية في الحياة العملية.

2- استيعاب الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات والتعامل معها واستخدامها في تفسير الظواهر الكونية وتسخيرها لخدمة الإنسان وحل مشكلاته وتوفير أسباب سعادته.

ويتضح مما سبق أن بنود قانون التربية والتعليم دعت إلى استيعاب المفاهيم لاستخدامها في الحياة العملية لخدمة الفرد والمجتمع في تحقيق غاياته وسعادته. ويعتبر كلاوزماير (Kleusemeier) تعلم المفهوم من أهم الأهداف التعليمية، ويؤكد بانكس (Banks) أهمية المفاهيم حيث يتعامل معها العقل بشكل أسهل من تعامله مع المعلومات الكثيرة (أبو زيد، 1990) .

بناءً على ذلك فإن تعلم المفهوم له أهمية كبيرة؛ لأنه يعد أحد أساسيات التعلم الرئيسة. وتحفل كتب التربية الوطنية والمدنية التي أقرتها وزارة التربية والتعليم بالمفاهيم المتنوعة بشكل عام، ومنها المفاهيم القانونية التي تحتاج تسليط الضوء عليها، لذا استهدفت الباحثة بتحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية في الأردن، للتعرف على طبيعة المفاهيم القانونية المتضمنة في هذه الكتب ومدى اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي لها.

مشكلة الدراسة

لقد أسهم غياب الوعي القانوني في البيئة العربية، في تزايد المشكلات والنزاعات بين الأفراد أنفسهم وبينهم وبين المؤسسات في الدولة الواحدة (أمين، 2001). فظهر ذلك في صور عديدة تتمثل بـ: عدم الانضباط في السلوك والتهرب من القوانين والأنظمة، والبعد عن مظاهر الحوار والديمقراطية واللجوء إلى العنف.

إن امتلاك الأفراد للثقافة القانونية، قد يساعد في النهوض بالمجتمع وتحقيق السعادة لأبنائه، الأمر الذي يؤدي إلى تهذيب النفس البشرية والحد من تطرفها. وبالمقابل فإن غياب الثقافة القانونية في المجتمع، يعني غياب نظام الحياة فيه، وتحول المشهد الاجتماعي إلى مشهد عبثي يقوم على الفوضى وسيادة الأقوى. و يعد التعليم من أفضل الآليات التي يمكن من خلالها غرس الشعور باحترام القانون وسموه، مما يساعد في تنمية الضبط الاجتماعي لدى الأفراد والقضاء على أنماط السلوك الخارجة عن القانون (صعيدي، 2004). ومن جهة أخرى، فقد نادت بعض الدراسات التي اهتمت بتناول التربية القانونية كدراسة أبو زيد (1999)، ودراسة جويل (Joel, 2003) بضرورة تضمين المفاهيم القانونية في المناهج المدرسية المختلفة، وتأكيدها من خلال عملية التدريس، حيث يسهم ذلك في بناء الإنسان المنتمي الواعي المتمثل للقيم الإيجابية والقادر على اتخاذ القرارات المناسبة. ولا شك أن مناهج الدراسات الاجتماعية وخصوصاً التربية الوطنية والمدنية معنية بتضمين هذا النوع من المحتوى أكثر من المناهج المدرسية الأخرى.

في ضوء هذه المعطيات جاءت مشكلة الدراسة المتمثلة في محاولة الكشف عن طبيعة المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- التعرف إلى طبيعة المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة توافرها في هذه الكتب .

2- التعرف إلى درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن .

أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما واقع تضمين المفاهيم القانونية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

2- ما درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتوافرة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية تعزى لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وموقع المدرسة (ريف، حضر)؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تعلم المفاهيم القانونية، فالقانون هو الأداة المنظمة لسلوك الأشخاص، لذا لا بد من نشر الثقافة القانونية في المناهج التعليمية، وحصول الطلبة على الحد الأدنى من المعرفة القانونية عبر التركيز على المفاهيم القانونية، لتتكون لديهم قاعدة مفاهيمية تتوسع من خلال التجارب العملية والحياتية. حيث أن إلمام المتعلم بالمفاهيم القانونية يسهم في صقل شخصيته، ويجعله مواطناً مسؤولاً عن تصرفاته، ملتزمًا بقواعد القانون. وهذه الدراسة تمثل محاولة لتسليط الضوء على موضوع له قدر كبير من الأهمية؛ وهو الكشف عن المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

كما يتوقع من جهة أخرى أن توفر نتائج الدراسة مجموعة من البيانات التي يمكن أن يفيد منها القائمون على تأليف كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا للاستئناس بها عند تضمينهم للمفاهيم القانونية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة كما يأتي:

1. **الحدود الجغرافية والبشرية:** طبقت الدراسة على طلبة الصف العاشر الأساسي (ذكور وإناث) في الأردن (ريف وحضر).
2. **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على كتب التربية الوطنية والمدنية المقرر تدريسها للعام الدراسي (2015/2014م). وطبق الاختبار التحصيلي على طلبة الصف العاشر الأساسي في الفصل الثاني للعام الدراسي (2015/2014م).

3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف من السابع الأساسي حتى العاشر الأساسي.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

المفاهيم القانونية

وتعرف إجرائيا بأنها المفردات المتعلقة بالقواعد التي تحكم سلوك الأفراد والجماعة وتعبر عن قواعده وقيمه في المجال السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي والدولي، المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا للعام الدراسي (2015/2014م).

كتب التربية الوطنية

هي الكتب المدرسية التي قررتها وزارة التربية والتعليم للمرحلة الأساسية العليا للعام الدراسي (2015/2014م) بموجب قرار مجلس التربية والتعليم 2006/21 بتاريخ 2006/2/19م بدءاً من العام الدراسي (2007/2006م).

المرحلة الأساسية العليا

ويقصد بها الصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر الأساسية . ويتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين 12-16 سنة .

درجة اكتساب الطلبة للمفاهيم القانونية

يقصد بها درجة امتلاك طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا. وقد تم قياسها من خلال الاختبار الذي أعدته الباحثة لهذه الغاية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن الجزء الأول من هذا الفصل شرحًا مفصلًا للإطار النظري الذي تستند إليه هذه الدراسة، ويشتمل هذا الإطار على تناول عدد من الموضوعات ذات العلاقة مثل: التربية القانونية، وأهمية المفاهيم القانونية، ودور المناهج في ترسيخ هذه المفاهيم. أما الجزء الثاني فيتناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية.

أولاً: الإطار النظري

يتناول الإطار النظري القانون، وتعريفاته المتنوعة، ومصادره، كما يعرض مفهوم التربية القانونية و أهدافها ومحتواها.

الحاجة للقانون

سعى الإنسان منذ بدء الخليقة إلى تكوين المجتمعات وتنظيمها حيث اقتضت الحاجة ذلك. ومع تطور المجتمعات ظهرت تعقيداتها في جميع نواحي الحياة؛ مما دعا إلى وجود أنظمة وقواعد تنظم هذه المجتمعات؛ للحفاظ على الروابط الاجتماعية وتمتين أواصرها. ولأن المجتمع ضروري للإنسان - إذ هو اجتماعي بطبعه - فكان لزامًا إيجاد قوانين، وقواعد تنظم كل مجتمع حسب درجة تطوره، وتعقيده.

لا تتوقف مهمة القوانين والقواعد عند تسيير حياة الجماعة وإنما تسعى إلى تقدمها وتطورها وحل مشكلاتها لضمان سعادتها ورقيها. ويعتبر التطور القانوني ظاهرة تتمتع بالاستمرارية والتجديد، كلما اقتضت الحاجة؛ إذ إن القانون - قديمًا وحديثًا - هو نتاج الفكر الإنساني الذي يتسم بالحركة والتطور، وهذا الفكر لا يحكمه الجمود إذ إن الإنسان - وهو صاحب العقل- دائم البحث عن أسرار جديدة أكثر تمكينًا وتطويرًا لمجتمعه وصولًا إلى الرفاه والاستقرار (العزام، 2011؛ حزبون، 2014).

القانون يعد من الأمور التوجيهية؛ لذا يتحتم الإلمام بالثقافة القانونية لما لها من أهمية في حياة الفرد والمجتمع، ومدى تأثر الإنسان بالقواعد التي تحكمه، وتأثيره في هذه القواعد. وكان لزامًا علينا التركيز على التربية القانونية وإيصالها إلى الطلبة بالطرق التي تتلاءم ومستوياتهم وقدراتهم وصولًا إلى التكيف مع القوانين بما يخدم مصلحة الجماعة (Hunter,1987).

تعريف القانون

يعرف القانون بمعناه العام على أنه: مجموعة القواعد العامة والمجردة، التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، والمقترنة بجزاء دنيوي والتي تلزمهم السلطة العامة باحترامها ولو بالقوة- إذا لزم الأمر- وبمعناه الخاص: فهو قاعدة معينة أو مجموعة قواعد تسنها السلطة التشريعية، لتنظيم أمر معين في مجال معين (الزعبي 2011).

ويعرف القانون اصطلاحًا: بأنه القواعد التي تحدد حقوق أي شخص والتزاماته، ويضع الجزاء وآلية تطبيقه، على كل من يخالفها. وبطبيعة الحال فإن هذه القواعد الوضعية تتغير وتتبدل تبعًا للمتغيرات التي تطرأ، فهي لا تكتسب صفة الديمومة لأنها تعكس حاجات المجتمع واتجاهاته (السرحان، 2012).

يعد القانون الأداة الفاعلة لتنظيم المجتمع، حيث يقرر القواعد التي تحدد حقوق أي شخص فيه والتزاماته، ويضع الجزاء وكيفية تطبيقه من قبل الجهة المختصة، فيعمل على تنظيم العلاقة بين الأفراد والمجتمع.

مصادر القانون

هناك مصدران لتكوين القاعدة القانونية، هما:

1. المصدر المادي أو الموضوعي.
2. المصدر الشكلي أو الرسمي.

فالقاعدة القانونية تتضمن أحكامًا تنظم شؤون الجماعة، ومنه تستمد موضوعها ومادتها، وهو ما يطلق عليه اسم المصدر المادي أو الموضوعي للقاعدة القانونية، الذي يبين العوامل التي ساهمت في تكوين مادة القاعدة، وهذه تدخل فيها عوامل أخرى متعددة طبيعية، واقتصادية، واجتماعية، كالبيئة، والدين، والتقاليد، والآداب العامة (الحداد، 2007).

كما تتضمن عنصرًا رسميًا، يتمثل بالوسائل التي توفر للقاعدة القانونية قوة الإلزام والصفة الرسمية، فتخرج القاعدة القانونية للناس وتصبح ملزمة للمخاطبين بها، وهي ما يطلق عليها: المصادر الرسمية أو الشكلية، حيث اعتبرت رسمية لأنها تتبع وسائل معتمدة رسميًا لجعلها نافذة، أما اعتبارها شكلية؛ فذلك لأنها تحمل المظهر الخارجي الذي يراه المجتمع (الداودي، 2014) .

ويدخل في نطاق مصادر القانون ما يسمى بالمصادر التفسيرية؛ وهي تلك المصادر التي توضح ما في القاعدة القانونية من غموض، ويدخل ضمنها الفقه والقضاء، فهما يرشدان القاضي لتفسير القاعدة القانونية، وتوضيح أحكامها عند تطبيقها على المسائل المعروضة أمامه، على نحو يجعل القانون متناغمًا مع التطورات والمعطيات الجديدة في الحياة الاجتماعية (حزبون، 2014).

المصادر الرسمية للقانون

لقد حددت المادة الثانية من القانون المدني الأردني المصادر الرسمية للقانون حين نصت على أنه:

1- تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها ولا مسوغ للاجتهاد في مورد النص.

2- فإذا لم تجد المحكمة نصًا في هذا القانون حكمت بأحكام الفقه الإسلامي الأكثر موافقة لنصوص هذا القانون؛ فإن لم توجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية .

3- فإن لم توجد حكمت بمقتضى العرف، فإن لم توجد حكمت بمقتضى قواعد العدالة .

وبناءً على هذا، فالتشريع كمصدر رسمي للقانون هو: سن قواعد قانونية في صورة مكتوبة وإعطائها قوة الإلزام بواسطة السلطة التي يمنحها الدستور الاختصاص بذلك. وتنبع أهمية التشريع من خلال سهولة سنه وتعديله وإلغائه؛ لأنه وضع من قبل سلطة مختصة عامة قادرة على سن التشريعات وتعديلها متى دعت الحاجة لذلك، وحتى إلغائها إذا دعت الضرورة لذلك أيضًا. وكون التشريع يرد في نصوص مكتوبة للجهات القضائية وللأفراد الأمر الذي يدعو لإتباع قواعدها، والابتعاد عما يخالفها؛ مما يؤدي لتحقيق وحدة النظام القانوني في الدولة، لأنها تسري على الجميع دون تمييز(السرحان، 2012) .

تتعدد التشريعات في الدولة، ففي القمة نجد التشريع الأساسي وهو الدستور، ثم يأتي التشريع العادي وهو القوانين، وفي النهاية يأتي التشريع الفرعي الذي يشمل القرارات الإدارية أو اللوائح التي تصدرها الهيئات التنفيذية المختلفة.

يستمد الدستور قوته ومكانته من خطورة وأهمية المسائل التي ينظمها، إذ يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويبين سلطاتها العامة واختصاصات كل منها وعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر. كما يحدد الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد (الفار، 1994).

أما التشريع العادي (القانون) فهو الذي تسنه السلطة التشريعية بمقتضى السلطة المخولة لها في الدستور، ضمن حدودها؛ لتنظيم الروابط في المجتمع، ويقصد بالقانون القاعدة أو مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية في وثيقة مكتوبة، وذلك للتمييز بينه وبين التشريع الفرعي، الذي يطلق عليه تسمية النظام أو التعليمات أو القرارات أو اللوائح، حيث أن السلطة التنفيذية تضع القوانين بمقتضى الاختصاص المخول لها في الدستور في حالات معينة؛ بهدف تسهيل تنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية، أو تنظيم المرافق العامة، أو المحافظة على الأمن والصحة العامة (الداودي، 2014؛ العبدالله،2000؛ فرج،1999).

التربية القانونية

ويطلق عليها "الثقافة القانونية"، أو "الوعي القانوني"، كما قد تسمى "التنشئة القانونية". والواضح أن السمة المشتركة التي بنيت عليها هذه المصطلحات تتمثل بدور التربية في تنمية الحس القانوني لدى الطلبة.

وتعرف التربية القانونية أنها: جملة المعارف التي تشتمل على المفاهيم والقواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية، ويكتسبها الفرد بهدف تعريفه بحقوقه وواجباته ضمن بيئته المحيطة (طوالبة،2009).

فالتربية القانونية لا تهدف إلى إعداد الطلبة كي يكونوا محامين، بل تساعدهم لفهم القانون الذي يحكمهم، من خلال إدراك أسسه، وممارسة قواعده وأنظمته وتعليماته، والتعايش معه في الحياة اليومية (Lan,1987).

أما عبد المطلب (1993) فيرى أن التربية القانونية: هي حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة مواضيع وثيقة الصلة بالنظم السائدة في المجتمعات، والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع.

وتشتمل التربية القانونية على الأبعاد الثلاثة الآتية(عبد القادر وحواله ، 1995) :

1- **البعد المعرفي:** ويتمثل في نقل المعارف والمفاهيم والأفكار القانونية للطلبة.

2- **البعد الوجداني:** ويشير إلى درجة اكتساب الطلبة للقيم القانونية المرغوبة اجتماعيًا.

3- **البعد المهارى:** ويتمثل في ممارسة الطلبة للمبادئ القانونية وإتباعها.

أهداف التربية القانونية

تهدف التربية القانونية إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل أهمها (Hahn, 1985 ؛Pareira1988):

1- زيادة اهتمام الطلبة بالمفاهيم القانونية؛ لاكتساب التأثير الفعال في الممارسات اليومية.

2- معرفة الطلبة لحقوقهم وواجباتهم، والموازنة بينهما.

3- تفعيل استخدام المفاهيم القانونية في حياة الطلبة، كاحترام السلطات، والإذعان للقواعد القانونية والأنظمة والتعليمات.

4- التربية القانونية من أجل المواطنة الديمقراطية الدستورية.

محتوى التربية القانونية

يرى شلتوت (1980) أن موضوعات التربية القانونية متنوعة ومتفاوتة في مستوياتها، يمكن تصنيفها بحسب المراحل المدرسية على النحو الآتي:

- **مرحلة رياض الأطفال:** في هذه المرحلة يتم تنمية السلوكيات المحببة، وذلك بإخبار الطفل عن نتيجة سلوكه خطأً كان أم صوابًا، ليتجنب الوقوع بالخطأ، من خلال أنشطته اليومية، ومعايشته لأسرته، واللعب مع أقرانه.
- **مرحلة التعليم الأساسي:** يتم التركيز على الممارسة العملية للقانون، فهي تتعدى إطار المنزل، حيث يطلق عليها نموذج القانون في الشارع (طوالبة 2009). وتتضمن القوانين التي تهتم بالجانب العملي كقانون الأحداث، والبيئة، والمرور، والقانون المدني.
- **المرحلة الثانوية:** تعالج هذه المرحلة كل ما سبق في المرحلتين الأساسيتين الدنيا والعليا، ولكن بشكل أكثر تفصيلاً. كما أنها تهتم بتعريف الطلبة بخصائص القانون، وماهيته وطبيعته، وإدراك العلاقة بين القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية، وتهتم بإكساب الطلبة للمفاهيم والتعليمات القانونية(عبد الحميد،1995).

كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن

أقرت كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا بتاريخ 2006/6/19م بدءًا من العام الدراسي (2007/2006م)، وتشتمل على عدد من الموضوعات والوحدات الدراسية، والجدول (1) يبين الوحدات الدراسية المتضمنة في كل كتاب وموضوعاتها المختلفة.

جدول (1)

عناوين الوحدات الدراسية وموضوعاتها لصفوف المرحلة الأساسية العليا

الصف	عناوين الوحدات	الموضوعات
السابع الأساسي	الوحدة الأولى: الأسرة في المجتمع الأردني	الدرس الأول: الأسرة في المجتمع الأردني الدرس الثاني: تنظيم الأسرة الدرس الثالث: العلاقات الأسرية الدرس الرابع: حقوق المرأة الأردنية وواجباتها
	الوحدة الثانية: الأمن الوطني والسلم العالمي	الدرس الأول: الأمن الاجتماعي والسلامة الصحية الدرس الثاني: الأمن الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية الدرس الثالث: دور المؤسسات في الأمن الاجتماعي الدرس الرابع: الأمن الاجتماعي والحقوق السياسية
	الوحدة الثالثة: الدولة الأردنية ومؤسساتها	الدرس الأول: الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية الدرس الثاني: مراكز الشباب
	الوحدة الرابعة: الإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا	الدرس الأول: الإنتاج الدرس الثاني: العمل
	الوحدة الخامسة: التفكير والمنطق والحوار	الدرس الأول: اللغة الدرس الثاني: الحوار الدرس الثالث: التفكير العلمي
	الوحدة السادسة: في السيرة	الدرس الأول: محافظة الكرك الدرس الثاني: محافظة عجلون

	الحضارية للأردن	الدرس الثالث: لواء الشوبك
الصف الثامن	الوحدة الأولى: الأسرة والشباب	الدرس الأول: الأسرة ووظائفها الدرس الثاني: التنشئة المجتمعية الدرس الثالث: القيم المجتمعية الدرس الرابع: الشباب الدرس الخامس: المجلس الأعلى للشباب
	الوحدة الثانية: الدولة الأردنية ومؤسساتها	الدرس الأول: حقوق الإنسان الدرس الثاني: المرجعية الدولية لحقوق الإنسان الدرس الثالث: حقوق المواطن الأردني وحرياته الدرس الرابع: النظام الأردني والديمقراطية الدرس الخامس: المبادئ الأساسية لنظام الحكم
	الوحدة الثالثة: السيرة الحضارية للأردن	الدرس الأول: العقبة الدرس الثاني: إربد
	الوحدة الرابعة: الأمن الوطني والسلام العالمي	الدرس الأول: السلام العالمي الدرس الثاني: السلام العادل الدرس الثالث: دور الأردن في قوات حفظ السلام الدولية
	الوحدة الخامسة: التفكير والمنطق والحوار	الدرس الأول: التفكير وخصائصه الدرس الثاني: التفكير الناقد الدرس الثالث: التفكير الإبداعي الدرس الرابع: المعرفة العلمية وخصائصها
		الدرس الأول: المال

	الوحدة السادسة: الإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا	الدرس الثاني: الموازنة العامة الأردنية الدرس الثالث: الاستهلاك والادخار الدرس الرابع: الاستثمار في الأردن الدرس الخامس: سوق العمل الأردني (1) الدرس السادس: سوق العمل الأردني (2) الدرس السابع: مؤسسة التدريب المهني
الصف التاسع الأساسي	الوحدة الأولى: التغير الاجتماعي	الدرس الأول: التغير الاجتماعي (مفهومه، أشكاله، عوامله) الدرس الثاني: عوائق التغير الاجتماعي ومظاهره الدرس الثالث: مشكلات التغير الاجتماعي
	الوحدة الثانية: التفكير والمنطق والحوار	الدرس الأول: العلم وأهدافه الدرس الثاني: إعداد البحوث وكتابتها الدرس الثالث: الحوار والمغالطات في التفكير الاستدلالي
	الوحدة الثالثة: الدولة الأردنية ومؤسساتها	الدرس الأول: نشأتها وعناصرها الدرس الثاني: أشكال الدولة ووظائفها الدرس الثالث: الحكومة والدستور
	الوحدة الرابعة: النقابات ودورها في تنمية المجتمع المدني	الدرس الأول: جماعات الضغط الدرس الثاني: النقابات المهنية في الأردن الدرس الثالث: النقابات العمالية في الأردن
	الوحدة الخامسة: الأمن الاقتصادي	الدرس الأول: الدولة والحياة الاقتصادية الدرس الثاني: الكفاءة الاقتصادية وكفاءة التوزيع الدرس الثالث: التضخم والدين العام

		الدرس الرابع: قضايا اقتصادية الدرس الخامس: الموازنة
	الوحدة السادسة: الأهمية الاجتماعية والأخلاقية للعمل	الدرس الأول: العمل (1) الدرس الثاني: العمل (2)
	الوحدة السابعة:المؤسسات الاقتصادية والإدارية	الدرس الأول: الإدارة العامة الدرس الثاني: الإدارة المركزية واللامركزية الدرس الثالث: الشركات والمؤسسات الوطنية
	الوحدة الثامنة: في السيرة الحضارية للأردن	الدرس الأول: السلط الدرس الثاني: الطفيلة
	الوحدة الأولى: مؤسسات تعليمية وإعلامية	الدرس الأول: التعليم في الأردن الدرس الثاني: التعليم المهني في الأردن الدرس الثالث: الثقافة والإعلام
	الوحدة الثانية: الدولة الأردنية ومؤسساتها (المواطنة)	الدرس الأول: مفهوم المواطنة ومقوماتها الدرس الثاني: المواطنة وأهدافها وواجباتها وحقوقها الدرس الثالث: قيم المواطنة واستحقاقاتها
	الوحدة الثالثة: الدولة الأردنية ومؤسساتها (الديمقراطية)	الدرس الأول: الديمقراطية مبادئها وأهدافها الدرس الثاني: الديمقراطية مجالاتها وتطبيقها الدرس الثالث: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام الدرس الرابع: الحقوق الأساسية للمرأة والطفل

		الدرس الخامس: التجربة الديمقراطية في الأردن
الصف العاشر الأساسي	الوحدة الرابعة: الدولة الأردنية ومؤسساتها (الأحزاب)	الدرس الأول: الأحزاب الدرس الثاني: الاتجاهات الفكرية والأنظمة الشمولية
	الوحدة الخامسة: التفكير والمنطق والحوار	الدرس الأول: الرأي العام الدرس الثاني: التعصب والتمييز الدرس الثالث: التعايش والتسامح
	الوحدة السادسة: المؤسسات الاقتصادية والإدارية	الدرس الأول: الإدارة والقيادة الدرس الثاني: الاتصال الدرس الثالث: الحفر الإنساني الدرس الرابع: مؤسسات أردنية فاعلة
	الوحدة السابعة: الأمن الوطني	الدرس الأول: الجيش العربي والقوات المسلحة الأردنية الدرس الثاني: الأمن الوطني والتنمية الدرس الثالث: وزارة الداخلية الدرس الرابع: الأجهزة الأمنية
	الوحدة الثامنة: في السيرة الحضارية للأردن	الدرس الأول: محافظة المفرق الدرس الثاني: محافظة مأدبا الدرس الثالث: ذيبان

ويتضح من العناوين الواردة من الكتب عينة الدراسة أنها تمثل وحدات دراسية يمكن من خلالها تكريس العديد من المفاهيم القانونية في المجالات المختلفة: الدينية والسياسية والاقتصادية والدولية والاجتماعية.

أهداف منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا

يعرف محافظة وعبد الرحمن وعبد الحي (2006)، التربية الوطنية والمدنية بأنها: تنشئة الفرد بأسلوب منظم على مجموعة من المبادئ والمسلكيات والقيم التي تجعله أكثر قدرة لفهم النظام السياسي والحقوق والواجبات وخدمة مجتمعه وتطويره والدفاع عنه.

تشير الخطوط العريضة لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، إلى أن تقدم المجتمع مرهون بتنظيم أفراده وفئاته المختلفة، ومشاركتهم السياسية والاجتماعية، وتتمثل أهداف منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا التي أوردها دليل المعلم (2008)، فيما يأتي:

1- مساعدة الطلبة على تعرف هويتهم وتعزيز ولائهم وانتمائهم لها؛ باستخدام مصادر معرفية متنوعة تساعدهم على اكتساب قيم واتجاهات ايجابية نحو مجتمعهم؛ المحلي والعالمي.

2- تنمية الحس الإنساني لدى الطلبة، وتطبيق مبادئ الديمقراطية، ومهارات التفاعل الايجابي، والتفكيرين؛ الناقد والإبداعي عن طريق النظر –بعمق- إلى المشكلات التي تواجههم في سبيل بناء وطنهم والانتماء إليه.

3- تزويد الطلبة بوسائل وتقنيات تكنولوجية حديثة، تنمي القيم والاتجاهات الايجابية لديهم؛ كالمواطنة الصالحة، واستقلال الشخصية، والتمتع بالحريات المشروعة والمكتسبة، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم، واحترام الآخرين، والانفتاح على الثقافات الأخرى.

يتضح من هذه الأهداف اهتمام مناهج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا بالمفاهيم القانونية في المجالات المختلفة.

دور المناهج في ترسيخ المفاهيم القانونية

تعد المناهج التربوية حلقة الوصل بين التربية كفلسفة وأطر نظرية وفكرية تبنى على أسس قيمية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، ومعرفية، وبين التعليم بوصفه الجانب التطبيقي الذي يمكن من خلاله تحقيق ما يسمى بالأهداف التربوية، التي تعرف على أنها توجيه الناشئة نحو السلوك المرغوب وذلك لتحقيق تكيف الفرد مع ذاته ومحيطه، حيث قام (بنيامين بلوم) وعدد من خبراء التقويم بتصنيف الأهداف التربوية حسب نتاجات التعلم ومنها المجال المعرفي المتعلق بالعمليات العقلية والمفاهيم. فالمنهاج يتألف من مفاهيم متدرجة يتلقاها الطلبة في صفوفهم المختلفة على التوالي، حيث ينمو المفهوم ويزداد تعمقًا كلما ارتفع المستوى التعليمي الذي يتناوله (الخوالدة وعيد، 2014).

كما أن المناهج تمثل الثقافة المشتركة غير الاختيارية بين جميع أفراد الشعب، على عكس المؤثرات، والمتغيرات الأخرى المتمثلة في الإعلام المقروء والمرئي والمسموع الذي غالبًا ما يحدد الفرد بذاته حسب توجهه وميوله ورغباته. ومن هنا ينبغي أن تحرص القيادة التربوية أن تجعل من هذه المادة المشتركة مادة كافية لغرس المفاهيم، وأن تتضمن المناهج جرعة متكاملة لتحصين المتعلمين (مرعي والحيلة،2012).

إن كتب التربية الوطنية والمدنية معنية بتضمين المفاهيم القانونية وطرحها للمتعلمين أكثر من الكتب المدرسية الأخرى؛ حيث يناط بها إيجاد الإنسان الصالح المؤمن بالحرية الشخصية وحرية الأفراد، وبالمساواة بين الناس مهما كانوا مختلفين (عمايرة، 2001). كما تسهم التربية الوطنية والمدنية في تنمية الحس الإنساني، وتطبيق مبادئ الديمقراطية، ومهارات التفاعل الإيجابي، والتفكيرين الناقد والإبداعي، عن طريق التعمق بالمشكلات التي تواجههم في سبيل بناء وطنهم والانتماء إليه (دليل المعلم،2008).

وأشار كل من لينش ومودجل ومودجل (Lynh, Modgil, and Modgil, 2014) إلى أن الأبحاث أثبتت أن الطلبة الذين لديهم دراية بالمفاهيم القانونية بعد إدراجها بالمنظومة التعليمية، لم يقتصر دورهم على كونهم مواطنين بالاسم فقط بل تعدى ذلك على لعبهم دورًا فعالًا في المجتمع بمعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

ثانيًا: الدراسات السابقة

حاولت الباحثة الإفادة من المصادر والمراجع المتوفرة كافة، كالدوريات والرسائل الجامعية والكتب والمواقع الإلكترونية؛ للتوصل إلى دراسات مشابهة للدراسة الحالية، ولكنها لم تعثر على دراسات سابقة حول المفاهيم القانونية المتضمنة في الكتب والمناهج المدرسية، لذا فقد اتسعت دائرة البحث قليلًا لتشمل بعض الدراسات التي تناولت مفاهيم ذات علاقة بالمفاهيم القانونية، وقد تم العثور على عدد من هذه الدراسات، وفيما يلي استعراضًا، لأهمها :

لعل من أقدم هذه الدراسات تلك التي أجراها الشلول(1996)، حول مدى شيوع المفاهيم السياسية في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها. حيث تكونت عينة الدراسة من (167) معلمًا ومعلمة، ممن يدرسون الصفوف الثامن أو التاسع أو العاشر الأساسي من المرحلة الأساسية العليا، منهم (46) معلمًا و(51) معلمة من مديرية التربية والتعليم لمنطقة إربد الأولى. و(36) معلمًا و(34) معلمة من مديرية التربية والتعليم لمنطقة أربد الثانية. أما عينة الكتب فكانت كتب مجتمع الدراسة نفسها، وهي كتب التربية الاجتماعية والوطنية المقررة للصفوف الثلاثة العليا من المرحلة الأساسية، وهي كتب الصف الثامن والتاسع والعاشر الأساسي. ومن أجل ذلك قام الباحث بإعداد قائمة بالمفاهيم السياسية الواجب شيوعها في الكتب المذكورة سابقًا، ضمنها في استبانه تم التأكد من صدقها بعرضها على لجنة من المحكمين وتعديلها حسب مقترحاتهم، وقام الباحث بتحليل محتوى كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف عينة الدراسة في ضوء المفاهيم السياسية، وكانت وحدة التحليل المستخدمة هي الكلمة. كما قام الباحث بتوزيع استبانه على المعلمين عينة الدراسة، ورصدت استجابات المعلمين للتحليل. حيث أشارت نتائج الدراسة في ضوء تحليل المحتوى الذي أجراه الباحث إلى ما يلي: المرتبة الأولى كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الثامن الأساسي، من حيث شيوع المفاهيم السياسية، ثم كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف العاشر، ثم الصف التاسع. أما من حيث أكثر المفاهيم السياسية شيوعًا فكانت المفاهيم السياسية في مجال النظرية السياسية، ثم المفاهيم السياسية في مجال العلاقات الدولية، وأخيرًا المفاهيم السياسية في مجال السياسة المقارنة.

وأشارت النتائج المتعلقة بوجهة نظر المعلمين: إلى أن كتب التاريخ للصفوف الثلاثة العليا من المرحلة الأساسية احتلت المرتبة الأولى من حيث احتوائها على المفاهيم السياسية, وجاءت في المرتبة الثانية كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف الثلاثة العليا للمرحلة الأساسية في حين احتلت كتب الجغرافيا للصفوف الثلاثة العليا للمرحلة الأساسية على المرتبة الثالثة.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)في مدى شيوع المفاهيم السياسية في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية العليا تعزى للتخصص و المؤهل العلمي والخبرة لدى المعلمين. كذلك بينت الدراسة عدم وجود توافق بين نتائج تحليل المحتوى ووجهة نظر المعلمين حول مدى شيوع المفاهيم السياسية في كتب التربية الاجتماعية والوطنية.

وتناولت دراسة طربيه (2003) وعنوانها المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها. حيث سعت هذه الدراسة للكشف عما إذا كان هنالك وعي بهذه المفاهيم السياسية وتمثلها باختلاف الجنس، أو موقع الجامعة التي يدرس فيها الطالب، أو التخصص الذي التحق فيه، أو التفاعلات الثنائية، أو التفاعل الثلاثي بين متغيرات التخصص والموقع والجنس. وقد أظهرت النتائج أن مقررات الكتب المدرسية مقصرة تمامًا في توضيح كل من نظام الحكم، والنقابات والجماعات الضاغطة، ومشاركة الأفراد في تحمل المسؤولية، وفي المساواة بين الرجل والمرأة. وأوضحت الكتب المدرسية موضع التحليل دور الثورة العربية الكبرى في تنمية الوعي السياسي، ودور القادة في بناء المجتمع والأمة، والإيمان بالوحدة العربية ومناصرة القضايا العربية والدفاع عنها. ويسعى مضمون الكتب السياسية إلى دعم سياسة الدولة نحو السلام العادل.

وحاولت دراسة عارف (2009) الكشف عن فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى طلبة المرحلة الابتدائية. حيث نتجت مشكلة الدراسة من قصور وعي طلبة المرحلة الابتدائية ببعض القواعد القانونية مما ينعكس سلبًا على سلوكهم الأمر الذي يتطلب وضع برنامج لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية من خلال منهج الدراسات الاجتماعية.

وأظهرت النتائج ما يأتي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الطلبة في التطبيق القبلي والبعدي للاختبار التحصيلي لصالح التطبيق البعدي.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الطلبة في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المواقف لصالح التطبيق البعدي.

كما جاءت دراسة طوالبة (2009) للكشف عن أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن، في مبحث التربية الوطنية والمدنية، واتجاهات الطلبة نحوها. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد قائمة بالمفاهيم القانونية بلغ

عددها(34) مفهومًا، ثم في ضوئها قام بتحليل كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر الأساسي المقرر من قبل وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (2010/2009م) لتحديد المفاهيم القانونية المتوفرة في الكتاب، ثم بناء برنامج تعليمي مقترح في ضوء قائمة المفاهيم القانونية، وتم بناء البرنامج من خلال تطوير الوحدة الثالثة من كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر الأساسي. وأعد الباحث اختبارًا تحصيليًا في الثقافة القانونية تكون من (34) فقرة تم التأكد من صدقه، ومقياس اتجاهات تكون من (39) فقرة، تم عرضه على لجنة من المحكمين. تم تدريس البرنامج لعينة الدراسة من الذكور والإناث لمدة شهرين، كما تم تطبيق الاختبار التحصيلي، ومقياس الاتجاهات على المجموعات التجريبية والضابطة، قبل تدريس البرنامج وبعد الانتهاء من تدريسه، واستخدم تحليل التباين الثنائي المصاحب لدراسة تحصيل الطلبة للمفاهيم القانونية واتجاهاتهم نحوها، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحصيل لصالح المجموعة التجريبية، وكذلك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس لصالح الطالبات الإناث، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر المجموعة ولصالح المجموعة التجريبية، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر للتفاعل بين المجموعة الضابطة والتجريبية، وبين الجنس في كل من التحصيل والاتجاهات.

وقامت العازمي (2012) بدراسة هدفت لمعرفة مدى توافر مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الإسلامية والاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي الصفين السادس والسابع في الأردن ودرجة استيعاب الطلبة لها. وكذلك الكشف عن الفروق في درجة توافر تلك المفاهيم، ومعرفة الفروق في توزيع مفاهيم حقوق الطفل في تلك الكتب باختلاف الصف الدراسي، تكونت عينة الدراسة من الفصل الأول من كتب التربية الإسلامية والوطنية للصفين السادس والسابع الأساسي، بالإضافة إلى (140) طالب وطالبة من طلبة الصفين السادس والسابع الأساسيين في مديرية تربية الرصيفة، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية العنقودية. ولتحقيق أغراض الدراسة تم إعداد أداة لتحليل كتب التربية الإسلامية والوطنية، بالإضافة إلى الاختبار التحصيلي لقياس درجة استيعاب الطلبة لمفاهيم حقوق الطفل الواردة في تلك الكتب. وقد أظهرت النتائج فيما يتعلق بكتب التربية الإسلامية، أن كتاب الصف السابع أكثر اشتمالًا على مفاهيم حقوق الطفل من كتاب الصف السادس، كما أظهرت النتائج أن حقوق الطفل التعليمية هي الأكثر توافرًا في الكتابين مجتمعين، تليها حقوق الطفل الاجتماعية، ثم حقوق الطفل الصحية، وأخيرًا جاءت حقوق الطفل النفسية. أما بالنسبة لكتاب التربية الوطنية أظهرت النتائج أن هناك تقاربًا في درجة التوافر الكلي لمفاهيم حقوق الطفل للصفين كليهما. كما أظهرت النتائج وجود فروق في درجة توافر مفاهيم حقوق الطفل في كل من كتاب التربية الإسلامية للصف السادس و الصف السابع, والتربية الوطنية والمدنية للصف السابع, في حين أن كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السادس يراعي التوازن في مفاهيم حقوق الطفل. كما تبين وجود تطابق في توزيع كل مجال

من مجالات حقوق الطفل, في كتب الصفين السادس والسابع, في حين كان هناك اختلاف في توزيع الحقوق الصحية بين الكتب. كما أظهرت النتائج وجود فروق بين درجة استيعاب الطلبة لمفاهيم حقوق الطفل والعلامة المعيارية (70%) ولصالح الوسط المعياري, في حين تبين عدم وجود فروق في درجة استيعاب طلبة الصفين السادس والسابع الأساسي لمفاهيم حقوق الطفل تعزى لمتغير الجنس, ووجود فروق في درجة استيعابهم لتلك المفاهيم تعزى لمتغير الصف, على درجة الاستيعاب الكلي, وفي مجالي حقوق الطفل الصحية والاجتماعية ولصالح الصف السابع.

وسعت دراسة العوبثاني والتميمي (2012) إلى تعرف مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي باليمن ومدى اكتساب الطلبة لها. حيث قام الباحثان بإعداد قائمة بالمفاهيم الديمقراطية الواجب توافرها في كتب المواد الاجتماعية، وقد تكونت القائمة في صورتها النهائية من (70) مفهومًا، وتكونت عينة الكتب الخاضعة للتحليل من (7) كتب. وأظهرت نتائج تحليل المحتوى للكتب عينة البحث توافر (48) مفهومًا فقط بنسب متفاوتة، حيث احتل مفهوم الشورى المرتبة الأولى. وبلغ المتوسط الحسابي لاكتساب الطلبة للمفاهيم (0.646) وهو أقل من المستوى المقبول تربويًا والمحدد في هذا البحث بـ (0.75).

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ أن غالبية الدراسات السابقة تناولت نوعًا محددًا من المفاهيم القانونية، بينما اشتملت الدراسة الحالية على جميع المفاهيم القانونية؛ إذ اهتمت دراسة الشلول (1996) وطربيه (2003) بالمفاهيم السياسية، وبحثت دراسة العازمي (2012) مدى توافر مفاهيم حقوق الطفل، وعنيت دراسة العوبثاني والتميمي (2012) بالمفاهيم الديمقراطية، واهتمت دراسة طوالبة (2009) بالكشف عن أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية لطلبة الصف العاشر فقط.

وعلى غرار دراسة طوالبة (2009)، فقد تم إعداد قائمة بالمفاهيم القانونية، بلغ عددها (34) مفهومًا، في حين تناولت الدراسة الحالية (66) مفهومًا، وهب بهذا أكثر مسحًا للمفاهيم القانونية، حيث وزعت هذه المفاهيم على خمس مجالات كل بحسب انتمائه للمجال الملائم له، بعكس دراسة طوالبة والتي تعاملت مع المفاهيم بشكل عام.

كما اشتملت الدراسة الحالية على عينة أكثر تمثيلاً من عينات الدراسات السابقة، حيث بلغت عينتها (1500) طالب وطالبة، تم توزيعهم على أقاليم الأردن الثلاث (الشمال والوسط والجنوب)، في حين اقتصرت عينات الدراسات السابقة على تمثيل مناطق محددة، كما جاء في دراسة العازمي (2012) والتي اقتصرت على مديرية تربية الرصيفة، ودراسة طوالبة (2009) والتي اقتصرت عينتها على محافظة إربد.

وتنفرد هذه الدراسة بتناولها للمفاهيم القانونية عامة دون الاقتصار على نوع محدد من المفاهيم، وذلك كما وردت في عدد من كتب التربية الوطنية والمدنية في الأردن. كما حاولت الدراسة الوقوف على درجة اكتساب طلبة المرحلة الأساسية ممثلة في طلبة الصف العاشر لهذه المفاهيم، وذلك من خلال اختبار تحصيلي تم إعداده لهذه الغاية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأدواتها، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية الملائمة لأسئلة الدراسة. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

مجتمع الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، اشتملت الدراسة على المجتمعين التاليين :

1. مجتمع الكتب:

يتألف من جميع كتب التربية الوطنية والمدنية المقررة من قبل وزارة التربية والتعليم، لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن خلال العام الدراسي (2014 /2015م)، والبالغ عددها ثمانية كتب، وبواقع كتابين (جزئين) لكل صف.

2. مجتمع الطلبة:

تم تطبيق أداة الدراسة الثانية المتمثلة في اختبار تحصيلي على طلبة الصف العاشر فقط، على اعتبار أنهم درسوا جميع المفاهيم الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية في الصفوف السابقة، وبحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم بلغ العدد الكلي لهؤلاء الطلبة في المدارس الحكومية (97125) طالباً وطالبةً، منهم (46818) طالباً، و(50307) طالبة. والجدول (2) يبين توزيع مجتمع الطلبة وفقًا لمتغيري الجنس (ذكور، إناث)،وموقع المدرسة (ريف، حضر).

جدول (2)

توزيع مجتمع الطلبة وفقًا لمتغيري الجنس وموقع المدرسة

الجنس	موقع المدرسة		المجموع
	ريف	حضر	
ذكور	181	542	723
إناث	194	583	777
المجموع	**375**	**1125**	**1500**

عينة الدراسة

1- عينة الكتب:

تم تحليل محتوى جميع كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف من السابع حتى العاشر الأساسي المقررة للعام الدراسي (2014/ 2015م) بجزأيها الأول والثاني وعددها ثمانية كتب.

2- عينة الطلبة:

تكونت عينة الدراسة من (1500) طالب وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية وفقًا لمتغيري الدراسة (الجنس وموقع المدرسة) وبنسبة بلغت حوالي1,54% من المجتمع الأصلي، وإلى جانب ذلك فقد حرصت الباحثة على مراعاة البعد الجغرافي في اختبار عينتها، حيث تم اختيار أفراد العينة من الأقاليم الثلاثة في المملكة(شمال ووسط وجنوب) حسب نسبة الطلبة في كل إقليم. والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للجنس وموقع المدرسة والإقليم

الإقليم	عدد الطلبة	نسبة الطلبة	الجنس		موقع المدرسة	
			ذكور	إناث	ريف	حضر
الشمال	517	%34,4	257	260	129	388
الوسط	820	%54,7	389	431	205	615
الجنوب	163	%10,9	77	86	41	122
المجموع	**1500**	**%100**	**723**	**777**	**375**	**1125**

أداتا الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعداد أداتين أساسيتين هما: أداة التحليل، والاختبار التحصيلي وفيما يأتي تفصيل ذلك.

أولاً: أداة التحليل

لإجراء عملية التحليل، تم إعداد قائمة بالمفاهيم القانونية، التي اعتمدت لتحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية عينة الدراسة وذلك في ضوء الخطوات الآتية :

أ ـ جمع المفاهيم القانونية، وقد تم ذلك من خلال:

1- الاستعانة بنصوص الدستور الأردني، واستخلاص المفاهيم القانونية الواردة فيه والملائمة للمستوى العمري لطلبة الصفوف الأساسية العليا عينة الدراسة.

2- الرجوع إلى الأبحاث، والدراسات السابقة ذات الصلة بالثقافة القانونية كدراسة طوالبة (2009)، وبعض الدراسات الأجنبية كدراسة مايكل (Michael, 1983)، ودراسة غايل (Gayle, 1980)، ودراسة جورج وسوزان (Georg & Suzan,1985).

ب ـ تنظيم المفاهيم القانونية التي توصلت إليها الباحثة في صورتها الأولية، البالغ عددها (106) مفهوماً قانونياً تم توزيعها على خمسة مجالات على النحو الآتي:

1. المجال الديني وتضمن (16) مفهوماً.
2. المجال الدولي وتضمن (9) مفاهيم .
3. المجال الاقتصادي وتضمن (26) مفهوماً .
4. المجال السياسي وتضمن (26) مفهوماً.
5. المجال الاجتماعي وتضمن (29) مفهوماً .

ج- للتحقق من صدق قائمة المفاهيم القانونية المتضمنة في بطاقة التحليل تم عرضها بصورتها الأولية على (16) محكمًا، من الأساتذة المختصين في المناهج والتدريس، والقياس والتقويم، وفي مجال القانون كما ورد في ملحق (1) وذلك بهدف التعرف إلى:

1- صحة الصياغة اللغوية للمفاهيم القانونية المتضمنة في بطاقة التحليل.

2- مدى انتماء المفاهيم لمجالاتها.

3- إبداء أية ملاحظات يرونها ضرورية لتطوير الأداة.

4- ملاءمتها للمرحلة العمرية.

وقد أسفرت نتائج التحكيم عن الأمور الآتية:

1- حذف بعض المفاهيم مثل (السلطة القضائية، والمستشفى، ودار المسنين، وحق الحياة، والحق الشخصي، والديمقراطية، والعدل، والأمن، والنزاع، والواجبات، والحقوق، والقرارات، والعيب، والمسجد، والكنيسة، وحقوق مدنية، والشحن، والبنك، والشكاوي، والشراء، والكوارث الطبيعية، ومنع الجرائم، والأقليات، والكحول)، وذلك إما لعدم اعتبارها مفاهيم قانونية وإما لمعناها الفضفاض، أو لعدم مناسبتها للمرحلة العمرية لعينة الدراسة.

2- تجاوز الازدواجية في تصنيف بعض المفاهيم القانونية على المجالات المختلفة مثل (الرعاية الصحية، والتعليم، والزواج، والطلاق)، وذلك من خلال استبدالها، أو إلغاء بعضها وتصنيفها في المجال المناسب.

3- دمج بعض المفاهيم مثل (حرية الرأي، والحرية الشخصية) بمفهوم واحد شامل وهو مفهوم الحريات.

4- استبدال بعض المفاهيم بمفاهيم أخرى، مثل مفهوم الافتداء والذي تم استبداله بمفهوم الخلع ، وذلك انسجامًا مع التغيرات الحاصلة في نصوص القانون الأردني.

وبعد إجراء كافة التعديلات المقترحة من قبل المحكمين أصبح عدد المفاهيم المتضمنة في أداة التحليل (66) مفهومًا قانونيًا، وزعت على المجالات الخمسة على النحو الآتي:

1. المجال الديني اشتمل (10) مفاهيم.
2. المجال الدولي اشتمل (8) مفاهيم.
3. المجال الاقتصادي اشتمل (19) مفهومًا.
4. المجال السياسي اشتمل على (12) مفهومًا.
5. المجال الاجتماعي (17) مفهومًا.

والملحق (2) يبين قائمة المفاهيم القانونية التي اشتملت عليها أداة التحليل في صورتها النهائية.

د- تم التحقق من ثبات أداة التحليل باستخدام الطريقتين الآتيتين:

الطريقة الأولى: ثبات التحليل عبر الزمن

حيث قامت الباحثة بتحليل كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السادس الأساسي، ثم أعادت تحليله بعد مرور أسبوعين من التحليل الأول، حيث تم حساب معامل الثبات بطريقة الإعادة باستخدام معادلة بيرسون فبلغ (92%).وهي قيمة دالة على ثبات عملية التحليل.

الطريقة الثانية: حساب ثبات التحليل عبر الأشخاص.

للاطمئنان إلى ثبات أداة التحليل أكثر قامت الباحثة بإشراك محلل آخر يحمل درجة الماجستير في المناهج العامة وبتخصص الفيزياء في درجة البكالوريوس، بعد أن تم تدريبه على عملية التحليل، حيث تم حساب معامل الثبات بطريقة الإعادة بين عمليتي التحليل باستخدام معادلة اتفاق كوبر (Cooper) لإيجاد ثبات التحليل بين الباحث والمحلل الخارجي الآتية:

$$\text{درجة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق بين المحلل الأول والمحلل الثاني}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times 100$$

وقد بلغت درجة الاتفاق باستخدام المعادلة المذكورة (94%).وهذه القيمة تؤكد على ثبات عملية التحليل، حيث يذكر كوبر (Cooper) المشار إليه في الوكيل والمفتي (2014)، إلى أن نسبة الاتفاق تعد عالية إذا كانت 85% فأكثر، مما طمأن الباحثة إلى إجراء عملية التحليل الفعلية لكتب التربية الوطنية والمدنية عينة الدراسة.

وحدة التحليل

لقد اعتمدت الباحثة على (الكلمة أو شبه الجملة) كوحدة لتحليل المحتوى، وذلك باعتبارها الوحدة الأنسب لمثل هذه الدراسة. وقد تم تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر الأساسي، بجزأيها الأول والثاني، وشمل التحليل محتوى الدروس، والأسئلة دون الصور والأشكال. حيث اعتمدت الباحثة على الكلمات المكتوبة أينما وردت.

ثانيًا: الاختبار التحصيلي

لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة والمتمثل في الكشف عن درجة اكتساب طلبة الصفوف الأساسية العليا للمفاهيم القانونية الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية، قامت الباحثة بتطوير اختبار تحصيلي لقياس درجة اكتساب الطلبة للمفاهيم القانونية لدى طلبة الصف العاشر الأساسي. وقد

اقتصر الاختبار على طلبة هذا الصف باعتبارها الفئة الوحيدة التي درست كافة المفاهيم الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا. وقد تم بناء الاختبار التحصيلي بالاعتماد على المفاهيم القانونية الواردة فعليًا في الكتب عينة الدراسة ونتائج أداة تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر الأساسي للعام الدراسي (2015/2014م).وتألفت فقرات الاختبار التحصيلي من (38)فقرة، تم توزيعها على المجالات الخمسة المشار إليها تبعًا لنسبة المفاهيم القانونية الواردة في الكتب عينة الدراسة ويبين الجدول(4)توزيع فقرات الاختبار بحسب مجالات المفاهيم.

جدول (4)

توزيع فقرات الاختبار بحسب مجالات المفاهيم ونسبها

الرقم	المجال	النسبة	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
1	المجال السياسي	42,8 %	17	1، 3، 4، 5، 7، 8، 9، 10، 13، 14، 15، 17، 22، 27،31، 36، 38
2	المجال الديني	6,2 %	2	11، 35
3	المجال الدولي	11,5 %	4	6، 32، 33، 34
4	المجال الاجتماعي	6%	2	16، 18
5	المجال الاقتصادي	29,5 %	13	2، 12، 19، 20، 21، 23، 24، 25، 26، 28، 29، 30، 37
المجموع		**100 %**	**38**	

إن مراعاة أوزان المفاهيم الواردة فعلاً في الكتب عينة الدراسة، يسهم في تحقيق صدق المحتوى للاختبار التحصيلي المعد لتحقيق أهداف الدراسة. فبناءً على النسب المئوية للمفاهيم القانونية بحسب مجالاتها، تم بناء فقرات الاختبار التحصيلي وذلك وفق نمط الاختيار من متعدد، الذي يعد شكلاً من أشكال الاختبارات الموضوعية. وقد تم صياغة فقرات الاختبار بحيث تقيس درجة اكتساب الطلبة للمفاهيم القانونية، وراعت الباحثة أن تكون فقرات الاختبار ملائمة لمستوى الطلبة العمري، ووضعت لكل فقرة أربعة بدائل، راعت في هذه البدائل توفر الآتي:

1- أن تكون الصياغة اللغوية واضحة وسليمة .

2- أن تكون البدائل منسجمة مع الفقرة.

3- أن يتم توزيع الإجابات الصحيحة في الاختبار توزيعًا عشوائيًا.

صدق الاختبار

تم عرض الاختبار على عشرة محكمين من الأساتذة المتخصصين في المناهج والتدريس، والقياس والتقويم، والقانون. وقد تم الأخذ بآراء هؤلاء المحكمين من خلال تعديل بعض فقرات الاختبار وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية والإملائية، كما تم تغيير بعض البدائل ليصبح الاختبار بصورته النهائية مؤلفًا من (38) فقرة كما هو في الملحق (3).

ثبات الاختبار التحصيلي

لحساب ثبات الاختبار، تم تطبيقه على عينة من طلبة الصف العاشر والمتمثلة بـ (30) طالبة من خارج عينة الدراسة، ثم إعادة تطبيقه على العينة ذاتها بعد مرور أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول، وقد بلغ معامل الثبات المحسوب (84%) وهو معامل ثبات جيد يؤكد صلاحية هذه الأداة لجمع البيانات المطلوبة. وقد تم تصحيح الاختبار بناءً على نموذج الإجابة المرفق بالاختبار التحصيلي، وكان لكل فقرة علامة واحدة للإجابة الصحيحة فقط، ورصدت العلامات جميعها بتصنيفها بحسب متغيري الجنس (ذكور وإناث)، وموقع المدرسة (ريف وحضر)، وتم إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة ورصد نتائج البيانات.

إجراءات الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة، قامت الباحثة بإتباع الخطوات والإجراءات الآتية:

1- دراسة الأدب التربوي، ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية.

2- بناء قائمة المفاهيم القانونية، ثم عرضها على محكمين مختصين في مجالي التربية والقانون للوصول للقائمة بصورتها النهائية.

3- التحقق من ثبات أداة التحليل.

4- تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر الأساسي في ضوء أداة التحليل .

5- بناء الاختبار التحصيلي للمفاهيم القانونية، وعرضه على مجموعة من المحكمين في مجال المناهج والتدريس، والقياس والتقويم، وفي مجال القانون كما ورد في الملحق (4) وإعادة النظر في فقرات الاختبار في ضوء ملاحظاتهم.

6- تطبيق الاختبار التحصيلي في المفاهيم القانونية على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة لغاية حساب معاملات صدق وثبات الاختبار.

7- تحديد عينة الدراسة، والتي تكونت من طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن للعام الدراسي (2015/2014م).

8- تطبيق أداة الدراسة الثانية (الاختبار التحصيلي) على الطلبة عينة الدراسة .

9- رصد البيانات واستخراج النتائج ومناقشتها.

10- الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية .

منهجية الدراسة

استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي المسحي، حيث تم تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر الأساسي في الأردن للعام الدراسي (2015/2014م). حيث جمعت الباحثة المفاهيم القانونية من مصادر متنوعة من نصوص الدستور الأردني والأبحاث والدراسات السابقة، والكتب، والمراجع التربوية والقانونية، والدوريات، وشبكة المعلومات العالمية، وبمساعدة عدد من أساتذة الجامعات المتخصصين في المناهج والتدريس، والقياس والتقويم، والحقوق، كما تم بناء اختبار تحصيلي لطلبة الصف العاشر الأساسي، للكشف عن درجة اكتسابهم للمفاهيم القانونية.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1- تم استخدام النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثاني .

2- تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات التي توصلت الباحثة إليها للإجابة عن السؤال الثالث باستخدام اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضًا لنتائج الدراسة، بعد أن تم جمع بياناتها باستخدام أداتي الدراسة، وفيما يأتي عرض لهذه النتائج وفقًا لأسئلة الدراسة:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول

ما واقع تضمين المفاهيم القانونية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال بتحليل محتوى الكتب عينة الدراسة وفقًا لبطاقة التحليل المكونة من (66) مفهومًا قانونيًا، مقسمة على المجالات الخمسة والجدول (5) يبين عدد هذه المفاهيم ونسبها المئوية.

جدول (5)

المفاهيم القانونية المتضمنة في الكتب عينة الدراسة (تكراراتها ونسبها المئوية بحسب مجالاتها)

المجال	الرقم	المفهوم القانوني	التكرار	النسبة المئوية
المجال الديني	1	المساواة	41	% 4.8
	2	العبادة	7	%0.8
	3	الوصية	1	%0.1
	4	النسب	1	%0.1
	5	النفقة	-	-
	6	المهر	-	-
	7	الافتداء	-	-
	8	التركة	-	-
	9	الوفاة	5	%0.6
	10	تعدد الزوجات	1	%0.1
المجموع			**56**	**%6.6**

المجال الدولي	11	حقوق الطفل	13	%1.5
	12	حقوق المرأة	17	% 2
	13	الحرب	37	% 4.4
	14	التعذيب	1	% 0.1
	15	اللجوء	2	% 0.2
	16	الحدود	6	% 0.7
	17	المعاهدة/الاتفاقية	7	% 0.8
	18	السلام العالمي	20	%2.3
المجموع			**103**	**%12**
المجال الاقتصادي	19	البطالة	46	%5.4
	20	الملكية	12	%1.4
	21	العقار	-	-
	22	الذمم	-	-
	23	الضرائب	48	%5.6
	24	ملكية فردية	4	% 0.5
	25	التزوير	1	% 0.1
	26	الشركة	22	%2.6
	27	الزراعة	32	% 3.7
	28	السياحة	17	% 2
	29	الإفلاس	-	-
	30	التأمين	24	%2.8
	31	الكفالة	3	%0.4
	32	التجارة	1	% 0.1
	33	العقود	-	-
	34	البيع	-	-
	35	الإيجار	-	-
	36	المواصلات	6	% 0.7

	37	الاتصالات	49	% 5.7
المجموع			**265**	**%31**
المجال السياسي	38	السلطة التشريعية	4	% 0.5
	39	السلطة التنفيذية	1	% 0.1
	40	نظام الدولة	-	-
	41	الانتخاب	35	% 4
	42	الترشح	8	% 0.9
	43	الحريات	68	% 8
	44	الأحزاب	122	%14.2
	45	المواطنة	76	% 8.8
	46	الولاء	20	% 2.3
	47	السيادة	15	% 1.8
	48	الثورة	24	%2.8
	49	دين الدولة	5	% 0.6
المجموع			**378**	**%44**
المجال الاجتماعي	50	حرمة المنازل	-	-
	51	الصلح العشائري	1	%0.1
	52	الأحداث	1	% 0.1
	53	حماية الأسرة	14	%1.6
	54	المجلس المحلي	-	-
	55	الجمعيات الخيرية	3	% 0.4
	56	الرياضة	4	% 0.5
	57	التنمية الاجتماعية	1	% 0.1
	58	المعونة	1	% 0.1
	59	الضمان الاجتماعي	9	% 1
	60	التقاعد	2	% 0.2
	61	السرقة	4	%0.5

	62	القتل	3	% 0.4
	63	الاعتداء	-	-
	64	التمييز العنصري	5	% 0.6
	65	النظام العام	3	% 0.4
	66	السجن	3	% 0.4
المجموع			**54**	**% 6.4**
المجموع			**856**	**% 100**

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) إلى أن مجموع المفاهيم القانونية الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن بلغ (856) تكرارًا، وقد توزعت هذه المفاهيم على مجالات أداة الدراسة المختلفة توزيعًا متباينًا، حيث حظيت مفاهيم المجال السياسي بالنصيب الأكبر، إذ بلغ عدد المفاهيم المنتمية لهذا المجال (378) تكرارًا، وبنسبة مئوية مقدارها (44%). تلاه مفاهيم المجال الاقتصادي بواقع (265) تكرارًا وبنسبه مئوية بلغت (31%)، بينما احتل المركز الثالث مفاهيم المجال الدولي إذ بلغ عدد مفاهيمه (103) تكرارًا، وبنسبة مئوية مقدارها (12%)، وجاء في المركز الرابع مفاهيم المجال الديني، حيث بلغ عدد المفاهيم فيه (56) تكرارًا وبلغت نسبته المئوية بلغت (6.6%)، بينما حل في المركز الأخير مفاهيم المجال الاجتماعي بواقع (54) تكرارًا، وبنسبة مئوية مقدارها (6.4%). في حين يلاحظ أن هناك مفاهيم قانونية لم تتكرر في الكتب عينة الدراسة وردت في الجدول السابق.

ولمعرفة تكرارات المفاهيم القانونية وتطورها في كتب التربية الوطنية والمدنية لصفوف المرحلة الأساسية العليا، فقد تم حساب تكرارات المفاهيم بحسب مجالاتها ونسبها المئوية لكل صف من صفوف هذه المرحلة الدراسية. والجدول (6) يبين نسبة تكرارات المفاهيم القانونية الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية بحسب الصفوف والمجالات المختلفة.

الجدول (6)

عدد المفاهيم القانونية الواردة في الكتب عينة الدراسة ونسبتها المئوية بحسب الصفوف والمجالات المختلفة

المجال	المفهوم	الصف السابع		الصف الثامن		الصف التاسع		الصف العاشر		المجموع
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
السياسي	السلطة التشريعية	-	-	2	0.2	1	0.1	1	0.1	4
	السلطة التنفيذية	-	-	-	-	1	0.1	-	-	1
	نظام الدولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	الانتخاب	1	0.1	3	0.35	4	0.5	27	3	35
	الترشح	4	0.5	-	-	-	-	4	0.5	8
	الحريات	2	0.2	21	2.45	1	0.1	44	5	68
	الأحزاب	3	0.35	25	2.92	11	1.3	83	10	122
	المواطنة	3	0.35	8	0.9	-	-	65	7.6	76
	الولاء	1	0.1	1	0.1	-	-	18	2	20
	السيادة	-	-	5	0.6	9	1	1	0.1	15
	الثورة	-	-	18	2.1	2	0.2	4	0.5	24
	دين الدولة	-	-	5	0.6	-	-	-	-	5
المجموع		**14**	**1.6**	**88**	**10.3**	**29**	**3.3**	**247**	**28.8**	**378**
الاجتماعي	حرمة المنازل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	الصلح العشائري	-	-	1	0.1	-	-	-	-	1
	الأحداث	-	-	1	0.1	-	-	-	-	1
	حماية الأسرة	11	1.3	2	0.2	-	-	1	0.1	14
	المجلس المحلي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	الجمعيات الخيرية	2	0.2	1	0.1	-	-	-	-	3
	الرياضة	-	-	4	0.5	-	-	-	-	4
	التنمية الاجتماعية	1	0.1	-	-	-	-	-	-	1
	المعونة	1	0.1	1	0.1	-	-	-	-	2

9	0.1	1	0.35	3	0.6	5	-	-	الضمان الاجتماعي	
2	-	-	0.2	2	-	-	-	-	التقاعد	
4	-	-	-	-	0.1	1	0.35	3	السرقة	
2	-	-	-	-	0.1	1	0.1	1	القتل	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتداء	
5	0.2	2	-	-	0.35	3	-	-	التمييز العنصري	
3	0.2	2	-	-	0.1	1	-	-	النظام العام	
3	0.2	2	-	-	-	-	0.1	1	السجن	
54	**0.9**	**8**	**0.6**	**5**	**2.4**	**21**	**2.3**	**20**	**المجموع**	
46	0.8	7	1.5	13	1.5	13	1.5	13	البطالة	
12	-	-	0.35	3	1	9	-	-	الملكية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	العقار	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الذمم	
48	0.35	3	3.9	33	1.3	11	0.1	1	الضرائب	
4	0.1	1	0.35	3	-	-	-	-	ملكية فكرية	
1	0.1	1	-	-	-	-	-	-	التزوير	
22	-	-	2.5	22	-	-	-	-	الشركة	
32	0.8	7	1.5	13	0.7	6	0.7	6	الزراعة	**الاقتصادي**
17	1.4	12	0.2	2	0.35	3	-	-	السياحة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإفلاس	
24	0.7	6	0.1	1	0.6	5	1.4	12	التأمين	
3	0.1	1	-	-	0.2	2	-	-	الكفالة	
1	-	-	-	-	0.1	1	-	-	التجارة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	العقود	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	البيع	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإيجار	
6	0.35	3	0.1	1	0.2	2	-	-	المواصلات	

	الاتصالات	-	-	3	0.35	3	0.35	43	5	49
المجموع		**32**	**3.7**	**55**	**6.4**	**94**	**11**	**84**	**9.8**	**265**
الديني	المساواة	3	0.35	17	1.9	3	0.35	18	2.1	41
	العبادة	2	0.2	4	0.5	-	-	1	0.1	7
	الوصية	-	-	1	0.1	-	-	-	-	1
	النسب	-	-	-	-	-	-	1	0.1	1
	النفقة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	المهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	الافتداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	التركة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	الوفاة	2	0.2	1	0.1	-	-	2	0.2	5
	تعدد الزوجات	-	-	1	0.1	-	-	-	-	1
المجموع		**7**	**0.8**	**24**	**2.8**	**3**	**0.35**	**22**	**2.5**	**56**
الدولي	حقوق الطفل	-	-	3	0.35	-	-	10	1.1	13
	حقوق المرأة	12	1.4	1	0.1	1	0.1	3	0.35	17
	الحرب	3	0.35	20	2.3	2	0.2	12	1.4	37
	التعذيب	-	-	-	-	-	-	1	0.1	1
	اللجوء	-	-	-	-	-	-	2	0.2	2
	الحدود	-	-	-	-	6	0.7	-	-	6
	المعاهدة/الاتفاقية	-	-	1	0.1	-	-	6	0.7	7
	السلام العالمي	2	0.2	16	1.8	1	0.1	1	0.1	20
المجموع		**17**	**1.9**	**41**	**4.7**	**10**	**1.1**	**35**	**4**	**103**

يتبين من النتائج الواردة في الجدول (6) ما يأتي:

في المجال السياسي تفوق كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر في درجة تضمينه للمفاهيم القانونية مقارنة مع كتب الصفوف الأخرى، حيث بلغ تكرار المفاهيم القانونية المضمنة فيه (247) من أصل (378)تكرارًا. بينما لم يتجاوز عدد المفاهيم الواردة في كل من كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السابع والصف التاسع الأساسي (43) تكرارًا.

وبرز ضمن هذه المفاهيم القانونية في المجال السياسي بحسب الصفوف عينة الدراسة، مفهوم الأحزاب، إذ تكرر (83) مرة في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر الأساسي، كما تكرر (122) مرة في كافة الكتب.

أما المجال الاقتصادي فقد تكررت المفاهيم القانونية المنتمية إليه (265) مرة، وكانت هذه المفاهيم تتزايد مع تقدم الصفوف، وجاءت قيم التكرارات متقاربة من صف لآخر، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المفاهيم كالاتصالات ، والضرائب، والبطالة أكثر تكرارًا بالنسبة لباقي المفاهيم.

وبلغ تكرار مفاهيم المجال الدولي (103) مرات. احتل فيها مفهوم الحرب المرتبة الأولى بواقع (37) تكرارًا.

وبلغ عدد تكرار المفاهيم القانونية المنتمية للمجال الديني (56) تكرارًا، تقدمها مفهوم المساواة بواقع (41) تكرارًا، بينما حازت المفاهيم الأخرى على (15) تكرارًا.

أما في المجال الاجتماعي فقد حازت المفاهيم القانونية فيه على (54) تكرارًا، وكان النصيب الأوفر منها لكتابي الصفين السابع والثامن وقد حاز مفهوم حماية الأسرة على أكثر هذه التكرارات وبواقع (14) تكرارًا، ورد منها (11) تكرارًا في كتاب الصف السابع.

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني

ما مدى اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتوافرة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتحصيل درجات الطلبة على الاختبار الذي أعدل طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانون يوفقًا لمتغيري الجنس، وموقع المدرسة، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية وفقًا لمتغيري الجنس وموقع المدرسة

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكور	16.23	7.05
	إناث	17.82	7.08
موقع المدرسة	ريف	16.59	7.16
	حضر	17.21	7.09
المجموع الكلي		**17.06**	**7.11**

يشير الجدول (7) أن قيمة المتوسط الحسابي لأداء أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات الاختبار بلغت (17.06) من العلامة الكلية البالغة (38)، وبانحراف معياري مقداره (7.11).

ولدى حساب المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس، بلغ مقداره بالنسبة للذكور (16.23)، وبانحراف معياري قيمته (7.05). في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأداء الإناث (17.82) وبانحراف معياري (7.08).

أما بالنسبة لأداء أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير موقع المدرسة، فبلغت قيمة المتوسط الحسابي لأداء طلبة الريف (16.59) وبانحراف معياري (7.16)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لأداء طلبة الحضر (17.21)، بلغت قيمة الانحراف المعياري (7.09).

ويتبين من البيانات المشار إليها في الجدول (7) أن هنالك تباينًا ظاهريًا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحصيل أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغيري الجنس وموقع المدرسة. وهذا ما سيتم تفنيده في البيانات الخاصة بالسؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اكتساب الطلبة للمفاهيم القانونية تعزى لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وموقع المدرسة (ريف، حضر)؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات اختبار التحصيل المعد لهذه الغاية، وذلك تبعا لمتغير الجنس، والجدول (8) يبين النتائج.

الجدول (8)

نتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات استجابات الطلبة تبعًا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية	ذكور	723	16.23	7.05	4.828	0.028
	إناث	**777**	17.82	7.08		

تشير النتائج في الجدول رقم (8) الوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونيةتبعًا لمتغير الجنس، وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة، إذ بلغت (4.828)، وبمستوى دلالة (0.028)، حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً لأنها أقل من قيمة مستوى الدلالةالمحسوبة (0.05) وذلك لصالح الإناث نظراً لأن المتوسط الحسابي للإناث كان أكبر من المتوسط الحسابي للذكور حيث بلغ (17.82).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاختبار تبعاً لمتغير موقع المدرسة، والجدول (9) يبين النتائج.

الجدول (9)

نتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات استجابات الطلبة تبعاً لمتغير موقع المدرسة

المجال	موقع المدرسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية	ريف	375	16.59	7.16	1.3	0.254
	حضر	1125	17.21	7.09		

تشير النتائج الواردة في الجدول (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية تبعًا لمتغير موقع المدرسة، وذلك استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت (1.3)، وبمستوى دلالة (0.254)، وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً،لأنها أعلى من قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.05).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء تلك النتائج.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما واقع تضمين المفاهيم القانونية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

أظهرت نتائج التحليل تباينًا واضحًا في نسب وتكرارات المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية عينة الدراسة. حيث بلغ عدد تكرارات المفاهيم القانونية (856) تكرارًا، وقد احتلت مفاهيم المجال السياسي المرتبة الأولى بتكرارات بلغت (378)، ويعزى ذلك إلى التداخل بين التربية الوطنية والمدنية من جهة والتربية السياسية من جهة أخرى. وجاء مفهوم الأحزاب في المرتبة الأولى في عدد التكرارات حيث بلغ (122) تكرارًا، تلاه مفهوم المواطنة بعدد (76) تكرارًا، وجاء في المرتبة الثالثة مفهوم الحريات بمقدار (68) تكرارًا، ويلاحظ أن هذه المفاهيم كانت أكثر تكرارًا في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر الأساسي كما يبين الجدول (6)، وربما يعود ذلك إلى تقدير مخطط المنهج بأن طلبة الصف العاشر أكثر وعيًا وإدراكًا من أقرانهم في الصفوف السابقة، كما يلاحظ أن من أكثر المفاهيم شيوعًا في الكتب المحللة (الانتخاب، والبطالة، والضرائب، والمساواة، والاتصالات، والحرب) حيث تراوحت تكراراتها ما بين (35-50) تكرارًا، وهذا يعكس تركيز الكتب عينة الدراسة على تضمين المفاهيم القانونية السياسية أكثر من المفاهيم القانونية الأخرى، وتعزو الباحثة ذلك للأسباب الآتية:

1- بناء قاعدة مفاهيمية موجهة وسليمة، للتواصل مع البيئة السياسية الداخلية، والخارجية، وإدراك طبيعة العالم السياسي، فالوعي السياسي أساس المجتمعات المدنية المعاصرة، ورمز لمدنيتها، وتقدمها، وتهيئة الطلبة لممارسة الحياة السياسية.

2- غرس الانتماء الوطني، وتعزيزه لدى الطلبة.

3- الإسهام في نمو، وتطور جانب من جوانب شخصية المتعلم، حيث يستطيع المتعلم من خلال اكتسابه لهذه المفاهيم وما يرتبط بها من مهارات، وعادات وقيم، تساعده أن يؤدي دوره بكفاءة ومسؤولية.

بينما حل المجال الاقتصادي في المرتبة الثانية بواقع (256) تكرارًا، ويلاحظ أن هنالك تقاربًا في طرح تكرارات هذه المفاهيم، مع تقدم صفوف المرحلة الأساسية العليا، ولعل ذلك يعود إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير المواكب لثورة المعلومات، وسهولة التواصل الاجتماعي نظرًا لتعدد وسائله الحديثة، والمتنوعة مما جعلها في متناول الجميع.

ويعد مفهوم البطالة من أكثر المفاهيم القانونية شيوعًا في الكتب المحللة، حيث بلغ عدد تكراراته (46) تكرارًا؛ ولعل ذلك يعود إلى أهمية هذا المفهوم الذي يرتبط بواحدة من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الأردني، وهو في الوقت ذاته يعكس محاولة مخططي المناهج لإبراز مشكلة البطالة، وتنمية الإحساس لدى المتعلمين بحجمها والآثار المترتبة عليها.

وجاء في المركز الثالث من حيث عدد المفاهيم القانونية الشائعة في الكتب عينة الدراسة، المجال الدولي وبمجموع تكرارات بلغ (103) تكرارًا. ويشير هذا الرقم إلى أن المفاهيم القانونية في المجال الدولي نالت اهتمامًا متوسطًا مقارنة بالمجال السياسي من قبل مخططي مناهج التربية الوطنية والمدنية، ولعل ذلك يعود إلى إدراكهم لأهمية هذه المفاهيم في إحلال الأمن والسلم العالميين، ومساهمة هذه المفاهيم في تنمية الاتجاهات السلمية لحل النزاعات المحلية والدولية.

وقد حظي مفهوم الحرب بأكثر عدد تكرارات في هذا المجال بواقع (37) تكرارًا، ولعل ذلك يعود إلى حساسية هذا المفهوم خاصة في الوقت الحالي، نظرًا للنزاعات في الدول المجاورة، وعدم الاستقرار فيها. وأن هذا المفهوم يظهر عندما يغيب دور القانون واحترامه مما ينتج عنه عواقب وخيمة تقضي على الإنسانية وتعدم مظاهر الحياة، كما تضيع فيه الحقوق والواجبات.

بينما جاء في المرتبة الرابعة المجال الديني بعدد تكرارات مقدارها (56) تكرارًا، وهي نسبة متواضعة مقارنة مع المجالات السابقة. وربما يعود ذلك إلى تقدير مخطط المنهاج بأن المكان الملائم لتقديم هذه المفاهيم هو منهاج التربية الإسلامية، وليس كتب التربية الوطنية والمدنية.

ويعد مفهوم المساواة الأكثر انتشارًا بين مفاهيم المجال الديني الواردة في الكتب عينة الدراسة، بعدد تكرارات بلغ (41) تكرارًا، لأنه ربما أحد القضايا المعاصرة المهمة، ويدعو إلى غرس روح الديمقراطية وتطبيقها.

أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها المفاهيم ذات الصلة بالمجال الاجتماعي بواقع (54) تكرارًا، بالرغم من أن كتب التربية الوطنية والمدنية هي جزء لا يتجزأ من منهاج الدراسات الاجتماعية، ودورها يكمن في تسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والتعمق فيها.

وكان مفهوم حماية الأسرة أكثر مفاهيم المجال الاجتماعي شيوعًا وبواقع (14) تكرارًا، ومن الطبيعي أن يحتل هذا المفهوم هذه المرتبة لأهميته، كونه من القضايا المعاصرة التي حظيت باهتمام الكثيرين في الآونة الأخيرة، وبات الكثير من الناس يلجأ إليه لحل النزاعات الأسرية، نظرًا لأن حماية الأسرة هي الأساس لحماية المجتمعات من الدمار والتفكك.

كما تظهر النتائج الواردة في الجدول (6) تركز المفاهيم القانونية في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر وخاصة في المجال السياسي؛ وربما يعود ذلك إلى أن هذا المستوى الصفي يمثل الحد الفاصل بين المرحلتين الأساسية والثانوية وفيه يتم توجيه الطلبة نحو تخصصاتهم العلمية الدقيقة، كما يتم فيها التحول من التركيز على منهاج التربية الوطنية والمدنية، ليحل محله منهاج الثقافة العامة، بالصورة الكلية لمنهاج الدراسات الاجتماعية. ويبدو أن واضعي المنهاج يجدوا في هذه المرحلة وعيًا أكبر لفهم المضامين السياسية عن غيرها، لما فيها من الخطورة والتعقيد على المراحل الأقل عمرًا.

بينما حل المجال الاقتصادي في المرتبة الثانية بعدد تكرارات مفاهيم بلغ (265) تكرارًا، ونلاحظ أن هنالك تقاربًا في طرح تكرارات هذه المفاهيم، مع تقدم صفوف المرحلة الأساسية العليا، ولعل هذا يعود إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير المواكب لثورة المعلومات، وسهولة التواصل الاجتماعي بالنظر إلى تعدد وسائله الحديثة والمتنوعة، وسهولة الاستخدام حتى من قبل غير المتعلمين.

أما المجال الدولي فقد برز خلاله مفهوم الحرب، بعدد تكرارات مقدارها (37) تكرارًا، ويبدو أن التركيز على هذا المفهوم جاء للضرورات الآتية:

- زيادة الوعي بخطورة هذا المفهوم .
- إثارة الاهتمام بأبعاد مفهوم الحرب وسلبياتها وتأثيرها على الطلبة وذويهم ومجتمعاتهم في كافة مناحي الحياة.
- إدراك طلبة المرحلة الأساسية العليا لمسببات الحرب ونتائجها اللاحقة، في ضوء الواقع السياسي المحيط بالأردن من كل الاتجاهات.
- توسيع أفق الطلبة نحو تحليل مفهوم الحرب من حيث الأطراف، والأهداف، حتى أنواع الأسلحة المستخدمة وطبيعة المهمات التي يقومون بها.

وجاء المجال الديني في المرتبة الرابعة؛ وقد اقتصرت المفاهيم القانونية الواردة فيه على عدد محدد من المفاهيم كالعبادة والمساواة والوصية والنسب، ويبدو أن التأكيد على هذا النوع من المفاهيم جاء متواضعًا في كتاب التربية الوطنية لوجود كتب التربية الإسلامية التي تختص بتدريس الجانب الديني جملة وتفصيلاً.

وجاء المجال الاجتماعي في المرتبة الأخيرة بواقع (54) تكرارًا، مما يشير إلى تدني نسبة هذه المفاهيم والحاجة إلى تضمين المزيد منها، نظرًا إلى طبيعة منهاج كتب التربية الوطنية والمدنية الاجتماعية. إذ يجب إبراز هذا المجال بنسب أكبر رغم أن منهاج الصفين السابع والثامن حاز على نسبة أكبر من منهاج الصفين التاسع والعاشر بفرق واضح، ويعود هذا الخلل في المنهاج بطرح هذه المفاهيم القانونية إلى عدم التنبه أن المجتمع وخاصة في مراحله العمرية الشابة وفي الصفين التاسع والعاشر خاصة وصولًا إلى المرحلة الثانوية، بات بحاجة ماسة - في ظل التنوع الإقليمي في المجتمع الأردني وزيادة تعقيداته- إلى التركيز على المفهوم الاجتماعي وتعزيز تمثل الطلبة من خلال تطوير المنهاج والإضافة عليه، بما يتلاءم مع المرحلة الراهنة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما مدى اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية المتوافرة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ؟

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) أن متوسط أداء أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) على جميع فقرات الاختبار بلغ (17.06) من العلامة الكلية البالغة (38). ولا شك أن هذه القيمة متدنية مقارنة بالعلامة الكلية فهي لا تتجاوز الـ (45%). ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ربطها بالأسباب الآتية:

- أن الاختبار أجري على طلبة الصف العاشر الأساسي فقط، وقد اشتمل الاختبار على فقرات تتصل بمفاهيم وردت في كتب الصفوف السابع أو الثامن أو التاسع الأساسي، مما يجعل فرصة نسيان بعض هذه المفاهيم نتيجة إلى عامل الزمن كبيرة، فانعكس ذلك على أداء طلبة عينة الدراسة.
- اعتياد الطلبة على حفظ المفاهيم وليس استيعابها، مما ترك أثرًا سلبيًا على نتيجة الطلبة على اختبار التحصيل.
- يعتبر عدد كبير من الطلبة مادة التربية الوطنية والمدنية من المواد غير المهمة، التي لا تستحق منهم الجهد لدراستها والإلمام بمحتوياتها، لعدم تكرارها أو الاعتماد على محتواها في المرحلة الثانوية المقبلة، وتركيزهم على مواد أخرى كالرياضيات، واللغة الانجليزية، والمواد العلمية.
- اكتظاظ عدد طلبة الصف الواحد مما يعكس سلبًا على تلقي جميع الطلبة للمعلومة بنفس المستوى.
- انتشار ظاهرة الدراسة من أجل النجاح في الامتحان، وتراجع عدد الطلبة الذين يريدون الاستفادة مما يدرسونه.

- إسهام وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة في تشتيت أذهان الطلبة وإضاعة وقتهم مما أثر سلبًا في تركيزهم واكتسابهم للمفاهيم بشكل عام وليس فقط المفاهيم القانونية.

إن ضعف اكتساب المفاهيم القانونية لدى الطلبة في هذه المرحلة العمرية من شأنه أن يترك آثارًا سلبية عديدة على الطلبة أنفسهم وعلى المجتمع الذين يعيشون فيه. ولعل من أبرز هذه الآثار:

1. عدم تمثلهم للتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها في البيئة الأردنية.
2. سهولة وقوع الطلبة فريسة لدى المحتالين والمغرضين والفاسدين في المجتمع، لعدم امتلاكهم للوعي القانوني اللازم.
3. انتشار الجريمة والانحراف بين المراهقين لعدم توفر الوعي الكافي لديهم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونية تعزى لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وموقع المدرسة (ريف، حضر)؟

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم القانونيةبحسب متغير الجنس حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كان أقل من (0.05) وكانت لصالح الإناث، وذلك للأسباب الآتية:

1- طبيعة الإناث في المجتمع الشرقي في التركيز على التعليم، بيد أن الذكور يميلون إلى قضاء أوقات أطول في ممارسة نشاطات لا منهجية تعتمد على الحركة والجهد البدني.

2- تعد الإناث أكثر التزامًا بقضاء الوقت بالمنزل، بينما يميل الذكور إلى قضاء وقت أطول خارج المنزل، ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الأردني المحافظة والتقليدية، مما يشجع الإناث ويتيح الفرصة الأكبر للدراسة.

4- إصرار الإناث للحصول على نسبة مشاركة عالية للدخول إلى سوق العمل، بينما نجد الباب مفتوحًا للذكور في الأعمال الحرفية واليدوية، التي تحتاج إلى مهارات بدنية، مما يوفر لهم فرص عمل أكثر من الإناث، الأمر الذي يحصر الوظائف المتاحة أمامهن.

5- التنافس بين أبناء الجنسين ومحاولة إثبات الذات؛ إذ أن الأنثى بطبيعتها منافسة بدافع الغيرة.

6- تقع على عاتق الذكور أحيانًا مسؤوليات كثيرة قد تشغلهم عن الدراسة، أو قضاء وقت أقل من المطلوب للدراسة، كالعمل بعد المدرسة سعيًا إلى تحسين مستوى المعيشة، على العكس من الإناث إذ يعفين من تلك المسؤوليات مما يتيح لهن قدرًا أكبر من الوقت المستغل للدراسة.

7- جدية الإناث في محاولة تحصيل مستوى علمي متقدم أكثر من الذكور. يؤكد ذلك المراكز الأولى التي تشغلها الإناث في نتائج الثانوية العامة في الأردن والفجوة بين الإناث والذكور في الاختبارات التربوية الدولية لصالح الإناث.

أما بالنسبة لمتغير موقع المدرسة، فتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الطلبة تبعًا لهذا المتغير، ولعل ذلك يعود إلى توافر كافة الخدمات الموجودة في الحضر والريف على حد سواء كالإنترنت والفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة إضافة على المناهج ، مما جعل طلبة الريف يتعرضون للمتغيرات والظروف نفسها التي يتعرض لها أبناء الحضر.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ضرورة الاهتمام والتركيز بشكل أكبر على المفاهيم القانونية، وتضمينها في الكتب لما لها من أهمية في تنمية الحس القانوني لدى المتعلمين وضبط سلوكاتهم، ورفد المناهج بمفاهيم قانونية ذات صلة بالحياة الاجتماعية والتركيز على الدين والأخلاق والانتماء للجماعة.
- التركيز على المفاهيم القانونية المستجدة والنقاط القانونية المستحدثة التي تركز على مجتمع الذكور صيانة للمجتمع وتعزيزًا لدورهم في صياغة القوانين.
- ضرورة توسيع قاعدة المفاهيم القانونية ذات الصلة بالجانب الاجتماعي في كتب التربية الوطنية والمدنية.
- ضرورة الموازنة بين المفاهيم السياسية العامة والمفاهيم القانونية الخاصة بتنظيم حياة المجتمعات.

المقترحات

- إجراء المزيد من الدراسات حول المفاهيم القانونية لمستويات صفية أخرى.
- إجراء دراسات حول درجة اكتساب المعلمين للمفاهيم القانونية ووجهة نظرهم حولها.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو زيد، صلاح (1990)، **أثر استخدام تحليل المفاهيم في تدريس مادة التربية الاجتماعية على تحصيل طلبة الصف السادس الأساسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أمين، ناصر (2001)، **نحو تطوير تدريس القانون في المنطقة العربية**، القاهرة: المركز العربي لاستقلال القضاء والصحافة.

الحداد، مهند (2007)، **المدخل لدراسة علم القانون**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

حزبون، جورج (2014)، **مدخل إلى علم القانون**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الخوالده، ناصر وعيد، يحيي (2014)، **تحليل المحتوى في المناهج والكتب الدراسية**، (ط1)، عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

الداودي، غالب (2014)، **المدخل إلى علم القانون**، (ط7)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

دليل معلم التربية الوطنية والمدنية، للصف السابع (2008)، (ط1)، عمان: وزارة التربية والتعليم إدارة المناهج والكتب المدرسية.

الزعبي، عوض (2011)، **مدخل إلى علم القانون**، (ط2)، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

السرحان، بكر (2012)، **المدخل إلى علم القانون**، (ط1)، عمان: دار المسيرة.

شلتوت، علي (1980)، **موضوعات جديدة في ميدان التربية من مدارس الحضانة إلى الجامعة، التربية الحياتية**، الكويت: دار القلم.

الشلول، عبد المعطي (1996)، **مدى شيوع المفاهيم السياسية في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

صعيدي، سلمى (2004)، **التربية القانونية للمعلمين**، (ط1)، السودان: دار فرحة للنشر والتوزيع.

طربية، محمد (2003)، **المفاهيم السياسية المتضمنة في مقررات المرحلة الثانوية في الأردن ومدى وعي طلبة السنة الجامعية الأولى بهذه المفاهيم ودرجة تمثلهم لها،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

طوالبة، علي (2009)، **أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لمبحث التربية الوطنية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

عارف، نجاة (2009)، **فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوهاج، سوهاج، مصر.

العازمي، عليا (2012)، **درجة توافر مفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الإسلامية والاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن ودرجة استيعاب الطلبة لها،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الحميد، حسام الدين (1995)، الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع (التعليم الثانوي وتحديات القرن العشرين)،** الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.

عبد القادر، فاطمة وحواله، سهير (1995)، الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغيير دراسة ميدانية، **مجلة العلوم التربوية،** العدد (1)، السنة الثانية.

العبد الله، إبراهيم (2004)، **الإصلاحات التربوية لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل.** (ط1)، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد المطلب، أحمد (1993)، التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن، ملخص بحث، **مجلة كلية التربية بسوهاج،** 8 (1)، ص1-13.

العزام، سهيل (2011)، **الثقافة القانونية،** (ط1)، إربد: المكتبة الوطنية.

عزيز، مجدي (2000)، **موسوعة المناهج التربوية،** مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

عمايرة، أحمد (2001)، **مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن ومدى معرفة المعلمين لها،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العوبثاني، سالم والتميمي، أنور (2012)، مدى توافر مفاهيم الديمقراطية في كتب المواد الاجتماعية بمرحلة التعليم الثانوي باليمن ومدى اكتساب الطلبة لها، **مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، مجلد 26(1)، ص155-178.

الفار، عبد القادر (1994)، **المدخل لدراسة العلوم القانونية: مبادئ القانون-النظرية العامة للحق**، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فرج ، توفيق (1999)، **المدخل للعلوم القانونية (النظرة العامة للحق)**، (ط1)، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

فريحة، نمر (2005)، **التربية الوطنية مناهجها وطرائق تدريسها**، بيروت: دار الفكر اللبناني.

قانون التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994 وتعديلاته.

http/www.moe.gov.jo/Departments/DepartmentsMenuDetails.aspx?MenualD=324&DepartmentID=5.2014/11/5 استخلص بتاريخ

اللقاني، أحمد (1995)، **المناهج بين النظرية والتطبيق**، (ط3)، إربد: عالم الكتب.

محافظة، علي وعبد الرحمن، إسماعيل وعبد الحي، وليد (2006)، **التربية الوطنية**، عمان: دار جرير.

مرعي، توفيق والحيلة، محمد (2012)، **المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها**، (ط10)، عمان: دار المسيرة.

الوكيل، حلمي والمفتي، محمد (2014)، **أسس بناء المناهج وتنظيماتها**، (ط7)، عمان: دار المسيرة.

المراجع الأجنبية

Gayle, M (1980). **A Law-Related Education Resource Program For Builder County Schools, Grade5 and 6**.

Goerge, M And Suzan, L(1985). Law-Related Education And The Young Child**, Social Studies**, 70(3), 139-142.

Hahn, C(1985). The Status of the Social Studies in Public Schools of the us. .**Social Education**, 220-223.

Human Right Center.

Hunter, R.(1987) Law-Related Educational Practice and Delinquency Theory **International Journal of Social Education** . 52-64 . Frances

Joel, T (2003). What The Content Of Human Right Education? In Human Right Education, Effective Practices Learning Action And Change.

Lan, W (1987). Social Studies And Law-Related Education, Case Of The Japanese In British**, History And Social Studies Teacher**, 22(4), 209-214.

Lynch, J and Modgil, C and Modgil, S (2014). Human Rights Education Global Responsibilities, 4, UK.

Maicheal, A (1983). Teaching Law-Related Education An Illinois Study**, International Social Studies** Quarterly,63(2),18-21.

Naylor, David T.(1984). **Incorporating Law-Related Education into the Cu**rriculum**: App**roaches**, Issues, and Concerns.** Paper presented at the American Bar Association's Youth Education for Citizenship Annual Leadership Conference .San Francisco, CA, November, Slavin, Robert E. "Cooperative Learning. ".REVIEW OF EDUCATIONAL RESEARCH 50 (1980): 315-342 .EJ 229 101.

Pariera, C (1988). ERIC Clearinghouse for Social Studies, Social Science Education Bloomington **.http://www.ericdigests.org/pre-929/law.htm**

University Of Minnesota.

الملاحق

ملحق (1)

قائمة بأسماء محكمي بطاقة المفاهيم القانونية

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	مكان العمل
1	أ.د. لينة شبيب	دكتوراه	القانون	الجامعة الأردنية
2	د. عوض الليمون	دكتوراه	القانون	الجامعة الأردنية
3	د. أحمد الحياري	دكتوراه	القانون	الجامعة الأردنية
4	د. مصطفى الخصاونة	دكتوراه	القانون	جامعة الزرقاء الأهلية
5	د. علي العلوان	دكتوراه	القانون	جامعة الزرقاء الأهلية
6	د. مهند الحداد	دكتوراه	القانون	جامعة الزرقاء الأهلية
7	د. نصر أبو عليم	دكتوراه	القانون	جامعة آل البيت
8	د. معتصم مشعشع	دكتوراه	القانون	جامعة آل البيت
9	د. فريال أبو عواد	دكتوراه	القياس وتقويم	الجامعة الأردنية
10	د. حيدر ظاظا	دكتوراه	القياس وتقويم	الجامعة الأردنية
11	المحامي بخيت الدعجة	ماجستير	القانون	الأردن
12	المحامي محمود الشريدة	ماجستير	القانون	الأردن
13	المحامي رائد الدعجة	بكالوريوس	القانون	الأردن
14	المحامي فاطمة محيسن	بكالوريوس	القانون	الأردن
15	المحامي ناصر العايد	بكالوريوس	القانون	الأردن
16	المحامي مصطفى السويلميين	بكالوريوس	القانون	الأردن

الملحق (2)

قائمة المفاهيم القانونية بصورتها النهائية ودلالاتها

المجال	الرقم	المفهوم	دلالة المفهوم
الديني	1	المساواة	التمتع بجميع الحقوق دون تمييز
	2	العبادة	الطاعة والخضوع
	3	الوصية	العهد / الفرض/ ما يوصي به الميت
	4	النسب	القرابة / الصلة
	5	النفقة	ما ينفق من مال
	6	المهر	دفع المال لينتفع به بعقد الزواج
	7	الافتداء	دفع المال من الزوجة للتخلص من زوجها بالطلاق
	8	التركة	ما يتركه الميت من مال
	9	الوفاة	توقف كامل ودائم للوظائف الحيوية للإنسان
	10	تعدد الزوجات	التزوج بأكثر من امرأة
الدولي	11	حقوق الطفل	حماية الطفل وكل ما يتمتع به ومساعدته على تلبية احتياجاته الخاصة في أي مكان ودون تمييز
	12	حقوق المرأة	كل ما يمنح للمرأة ومن مختلف الأعمار من حقوق وحريات
	13	الحرب	القتال/ الصراع المسلح
	14	التعذيب	العقاب والتنكيل
	15	اللجوء	الاحتماء / الاستعانة
	16	الحدود	الحواجز الفاصلة بين الدول
	17	المعاهدة/الاتفاقية	اتفاق / صداقة بين دولتين أو أكثر لتنظيم العلاقات فيما بينها
	18	السلام العالمي	الصلح في كافة أرجاء العالم
	19	البطالة	التعطل عن العمل مع القدرة عليه
	20	الملكية	ما يملكه الفرد ويتصرف به
	21	العقار	كل ملك ثابت له أصل كالأرض
	22	الذمم	الدين / حقوق الآخرين

الاقتصادي	23	الضرائب	ما يفرض على الملك والعمل والدخل للدولة
	24	ملكية فكرية	حماية الأفكار وحقوق المؤلف والتسجيلات والعلامات التجارية
	25	التزوير	التزييف / التلفيق
	26	الشركة	عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل ما
	27	الزراعة	كل ما يتعلق بالأرض وإنتاجها
	28	السياحة	التنقل من بلد لآخر بقصد الراحة والتنزه والعلاج
	29	الإفلاس	إعلان القضاء أن شخصًا طبيعيًا أو معنويًا غير قادر على سداد ديونه
	30	التأمين	ضمان حياة أو نشاط الفرد نظير مقابل نقدي معلوم بشروط متفق عليها
	31	الكفالة	التعهد والتحمل عن الآخرين
	32	التجارة	تحريك المال بالبيع والشراء لغرض الربح
	33	العقود	مفردها عقد وهو الاتفاق بين طرفين يلتزم كل منهما بتنفيذ ما اتفق عليه
	34	البيع	تبادل الشيء بالشيء أو بما يساوي قيمته
	35	المواصلات	وسائل الاتصال بين الناس وطرقها
	36	الاتصالات	الوسائل التي يتم عبرها اللقاء أو التفاعل بين الأفراد والجماعات
	37	الإيجار	عقد يسمح بموجبه مالك عقار أو نحو ذلك للمستأجر بالانتفاع به إلى اجل محدد نظير أجرة معينة
السياسي	38	السلطة التشريعية	هيئة مكونة من أشخاص منتخبين يقومون بسن القوانين
	39	السلطة التنفيذية	الحكومة وممثليها التي تقوم بتنفيذ القوانين والأوامر
	40	نظام الدولة	الآلية المتبعة في الدولة وآلية الحكم
	41	الانتخاب	الاختيار / الاقتراع
	42	الترشح	التقدم للانتخابات / التأهل
	43	الحريات	تمتع الأفراد بحقوقهم المختلفة والمشروعة
	44	الأحزاب	تنظيم يهدف لمشاركة الأفراد السياسية في الحكم
	45	المواطنة	الشعور بالولاء والانتماء والإخلاص للوطن

	46	الولاء	النصرة / الطاعة / الإخلاص
	47	السيادة	السلطة / الرفعة / الهيمنة
	48	الثورة	ظاهرة اجتماعية تقوم بهدف التغيير ولا ترتبط بشرعية معينة
	49	دين الدولة	الدين المتبع في الدولة
الاجتماعي	50	حرمة المنازل	حصانة المنازل وعدم انتهاكها
	51	الصلح العشائري	السلام الذي تدعو له أفراد القبائل
	52	الأحداث	هو الفرد الذي لم يتم السن القانونية
	53	حماية الأسرة	وقاية وصيانة الأسرة
	54	المجلس المحلي	طائفة من الأفراد تخصص للنظر فيما يناط بها من أعمال
	55	الجمعيات الخيرية	منظمات تقوم بالمساعدات غير الربحية
	56	الرياضة	نشاط يتطلب جهدًا جسديًا ومهارة
	57	التنمية الاجتماعية	جهة مسؤولة تقدم العون والمساعدة لمن يستحقها
	58	المعونة	قيام الدولة بمساعدة المحتاجين بمبلغ شهري
	59	الضمان الاجتماعي	نظام يهدف إلى إعالة الناس مستقبلًا مقابل دفع رسوم رمزية لأجل محدد
	60	التقاعد	التوقف عن مزاولة العمل وتقاضي مبلغًا شهريًا
	61	السرقة	أخذ المال خفية بغير وجه حق
	62	القتل	الفتك وزهق الأرواح
	63	الاعتداء	تهجم ظالم على شخص بالضرب وغيره
	64	التمييز العنصري	نظام للتفرقة بين الناس في حقوقهم وواجباتهم لاختلاف الجنس أو الدين أو العرق أو حتى الرأي السياسي
	65	النظام العام	مبدأ نسبي متبدل تبعًا لحاجات المجتمع وأهدافه الأساسية ويهدف لتغليب المصلحة العامة
	66	السجن	هو سلب لحرية الإنسان بوضعه في مكان يقيد حريته عقابًا لأفعاله الخاطئة

الملحق (3)

الاختبار التحصيلي بصورته النهائية

عزيزي الطالب / عزيزتي الطالبة

يتكون هذا الاختبار من (38) فقرة من نوع اختيار من متعدد، يتبع كل فقرة أربعة بدائل أحدها صحيح، اقرأ كل فقرة بدقة ثم اختر الإجابة الصحيحة فقط، وعلى ورقة الإجابة المنفصلة ضع إشارة (x) تحت رمز الإجابة التي اخترتها لكل فقرة، راجية منكم التعامل مع الاختبار بدقة وجدية، شاكرة لكم حسن تعاملكم.

مثال:

1- نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية.

أ- جمهوري.

ب- ملكي وراثي.

ج- إمبراطوري.

د- اتحادي.

رقم السؤال	أ	ب	ج	د
1		X		

معلومات عامة

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

موقع المدرسة: حضر ☐ ريف ☐

الباحثة

أحلام العايد

نموذج الإجابة على الاختبار التحصيلي في المفاهيم القانونية

رقم السؤال	أ	ب	ج	د
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				
13				
14				
15				
16				
17				
18				
19				

رقم السؤال	أ	ب	ج	د
20				
21				
22				
23				
24				
25				
26				
27				
28				
29				
30				
31				
32				
33				
34				
35				
36				
37				
38				

1- جميع السمات الآتية من خصائص الحزب المرخص باستثناء خاصية واحدة، وهي:

أ- تنظيم سياسي.

ب- تنظيم حكومي.

ج- تنظيم غير حكومي.

د- تنظيم شعبي.

2- من الأدوار التي تلعبها الاتصالات في قضية السلام العالمي:

أ- تغليب لغة الحوار والعقل.

ب- الدعوة للتطرف والإرهاب.

ج- ترسيخ مبادئ التناحر والتنازع.

د- الإسهام في زيادة عدد المواليد ونقص عدد الوفيات.

3- المفهوم الذي يشير إلى شعور الفرد بالولاء والانتماء والإخلاص للوطن ويعبر عن العلاقة الاجتماعية والرابطة القوية بين الفرد والمجتمع هو مفهوم:

أ- الجنسية.

ب- المواطنة.

ج- واجبات الأفراد.

د- الوصول للحكم.

4- أحد البدائل التالية لا تعد من الأهداف التي تسعى الأحزاب في الأردن إلى تحقيقها:

أ- المشاركة في الحكم.

ب- وضع البرامج السياسية .

ج- توعية الناس بحقوقهم.

د- الوصول للحكم.

5-يتم تأسيس الأحزاب عادة بمبادرات:

أ- شعبية.

ب- حكومية.

ج- فردية.

د- عشائرية.

6- تكمن أهمية مفهوم السلام العالمي في:

أ- دوره في إزالة شبح الحروب المدمرة التي تستنزف طاقات البشر وتسفك دماءهم.

ب- جعل الكون مكانًا لحياة الإنسان تبعًا لعرقه وجنسه ودينه.

ج- زيادة الاحتقانات التي تعاني منها كثير من المناطق في دول العالم.

د- سيادة مفهوم التنازع بدلاً من مفهوم السلم.

8- جميع العبارات الآتية تمثل مقومات أساسية للمواطنة الفعالة باستثناء عبارة واحدة هي:

أ- الالتزام بحق المواطنين جميعهم في المشاركة السياسية.

ب- عدم إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية.

ج- وجود ضمانات دستورية وقانونية تكفل حقوق المواطنين.

د- الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل دون إفراط.

8- من الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن الأردني:

أ- الانتخاب.

ب- الحياة.

ج- التعبير.

د- حماية حقوق المبدعين.

9- من الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الأردني:

أ- الحصول على شهادة الولادة.

ب- السكن في أي مكان في الدولة.

ج- الانضمام إلى الأحزاب.

د- رفع دعوى قضائية ضد أي جهة.

10- من وسائط التنشئة التي تسهم في غرس قيم المواطنة لدى الشباب:

أ- الصحف.

ب- السينما.

ج- الأسواق.

د- المصانع.

11-نصت المادة السادسة من الدستور الأردني على المساواة بين:

أ- الأردنيين والأجانب.

ب- أتباع الدين الواحد.

ج- الأردنيين.

د- الناطقين باللغة العربية.

12- البطالة سبب رئيسي يدفع الفرد لممارسة:

أ- حق الانتخاب في المجالس البرلمانية والبلدية.

ب- الرياضة والسياحة العلاجية.

ج- الانحرافات السلوكية كالتخريب والإدمان على الكحول.

د- تأمين الحاجات الأساسية للعامل وأسرته عن طريق توفير دخل ثابت.

13- تصبح حرية الفرد أكثر واقعية عندما تتضمن:

أ- حريات الصحافة والإعلام والتلفاز.

ب- حريات الرأي والتعبير.

ج- الحريات السياسية والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقدية.

د- حريات التملك والسفر.

14- يتولى رئيس الدولة في نظام الحكم الجمهوري منصبه:

أ- بالوراثة.

ب- بالاستفتاء.

ج- بالانتخاب.

د- بالقوة.

15- المفهوم الذي يشير إلى ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة أو جماعة ما هدفها التغيير وفقًا لأيدولوجية معينة ولا ترتبط بشرعية قانونية يسمى:

أ- الاستقلال.

ب- الثورة.

ج- الإرهاب.

د- الأقليات.

16-أحد الأمور التالية لا تعد من مظاهر الولاء:

أ- العناية بالمقدسات الدينية ورعايتها.

ب- الالتزام بالدستور والقوانين والأنظمة.

ج- الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله.

د- المشاركة الفعالة في المناسبات الدينية والوطنية جميعها.

17- من الحقوق السياسية التي كفلها الدستور الأردني للمواطن:

أ- الزراعة.

ب- الانتخاب.

ج- التنزه.

د- التعليم.

18- أحد الأهداف التالية لا تعد من أهداف حماية وتنظيم الأسرة:

أ- تعزيز التماسك والبناء الداخلي للأسرة وحمايتها من التفكك.

ب-تمكين الأسر من القيام بالنشاطات المختلفة بفاعلية.

ج- تخفيف معاناة الأسر من المخاطر البيئية والأمراض المزمنة.

د- تشجيع زيادة حجم الأسر لزيادة نصيب الفرد من الرفاهية.

19- يعمل قانون الضمان الاجتماعي على تحقيق عدد من الأهداف منها:

أ- الزيارات التفتيشية للبلديات.

ب- تحقيق الاستقرار الوظيفي للعامل.

ج- اتخاذ الإجراءات القانونية بحق العسكريين.

د- استقلالية العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

20- من أسباب زيادة نسبة البطالة في المجتمع الأردني:

أ- تفشي ثقافة العيب.

ب- انخفاض نسبة المواليد.

ج- التمييز العنصري.

د- زيادة الإنتاج ورأس المال.

21- من المشكلات التي تؤثر في الاقتصاد الأردني في الوقت الحاضر:

أ- المواءمة بين حاجات سوق العمل ومخرجات منظومتي التعليم والتدريب.

ب- البطالة.

ج- الاستقرار السياسي في المنطقة .

د- توافر فرص العمل للقادرين عليه.

22- من الحريات التي كفلها الدستور الأردني للمواطنين حرية:

أ- التعبير.

ب- مصادرة آراء الآخرين.

ج- التمييز العنصري.

د- الوصول للحكم.

23- من الإيرادات المهمة التي ترفد الموازنة العامة:

أ- ضريبة الأراضي.

ب- عوائد الجامعات والمعاهد والكليات والمدارس.

ج- فائض المراكز الصحية والمستشفيات.

د- ادخارات الدفاع الوطني والأمن العام.

24- المفهوم الذي يشير إلى العملية التي يتم من خلالها إعادة توزيع الثروة والدخول بين شرائح المجتمع بحيث يستفيد منها مختلف الأفراد من خلال الخدمات والمشاريع الإنمائية وذلك عبر التحصيل المالي من الأفراد، هو:

أ- المواطنة.

ب- الضريبة.

ج- الولاء.

د- الزراعة.

25-تعد الزراعة من المجالات التابعة للنشاط:

أ- الاقتصادي.

ب- السياسي.

ج- الاجتماعي.

د- التعليمي.

26- من خصائص الضريبة أنها:

أ- تدفع نقدًا.

ب- تدفع عينًا.

ج- اختيارية.

د- لقاء مقابل.

27- يتمثل الدور الرئيسي الذي تقوم به الشركات الوطنية (الحكومية):

أ- التنافس مع الشركات الأخرى لتحصيل أعلى مستوى من الأرباح.

ب- التخفيف من آثارها السلبية على البيئة.

ج- توفير فرص العمل للقوى العاملة ودعم الاقتصاد الوطني.

د- دعم الأحزاب في الدولة.

28- في النظام الاشتراكي تتبع ملكية وسائل الإنتاج إلى:

أ- الدولة.

ب- جهات محددة.

ج- الشعب.

د- جهات خارجية.

29- واحدة من العبارات التالية لا تعد نوعًا من أنواع التأمين:

أ- الحريق.

ب- الحروب.

ج- الحياة.

د- الصحي.

30- للاتصالات دورًا هامًا لإحداث التغييرات في نظم:

أ- الهجرات.

ب- المجتمعات.

ج- الكائنات الحية.

د- الأقليات.

31- تعد الأحزاب السياسية حقًا للأردنيين على أن تكون:

أ- ذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

ب- غايتها التحالف مع الدول الأخرى.

ج- وسائلها عسكرية.

د- ذات قواعد ونظم خاصة تخالف الدستور والقانون ولا تمتثل بنصوصهما.

32- من الأسباب التي تعين على تحقيق السلام العالمي:

أ- إيقاف الحروب ونبذها.

ب- القوة والتطرف.

ج- الاختلاف والتنازع.

د- الدعوة إلى القيم غير المواءمة للمجتمعات وعدم التمسك بها.

33- من حقوق الطفل في المجتمع الأردني:

أ- التعليم.

ب- البيع.

ج- العمل.

د- قيادة المركبات.

34- أحد البدائل التالية لا يعد حق من حقوق المرأة:

أ- القضاء على العنف.

ب- مساهمة المرأة في التنمية المستدامة.

ج- الميراث.

د- طاعة الزوج وواجباتها تجاه أطفالها.

35- من مظاهر مراعاة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني:

أ- ظهور قيم وعادات اجتماعية جديدة.

ب- التمييز العنصري.

ج- المساواة بين البشر.

د- التقيد بالمخاوف والحاجة لتلبية قوانين الطبيعة.

36- نصت المادة السابعة من الدستور الأردني على أن الحرية الشخصية:

أ- مقيدة.

ب- كبيرة.

ج- مصونة.

د- عالمية.

37- المفهوم الذي يشير إلى حرية التنقل لزيارة الأماكن الدينية والعلاجية سواء داخل الدولة أو خارجها هو:

أ- الرياضة.

ب- السياحة.

ج- الهجرة.

د- الترحال.

38- أحد البدائل التالية لا يعد من الأمثلة على الأحزاب:

أ- القومية.

ب- الدينية.

ج- اليسارية.

د- العرفية.

ملحق (4)

قائمة بأسماء محكمي الاختبار التحصيلي

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	مكان العمل
1	أ.د. أمين الكخن	دكتوراه	مناهج وطرائق تدريس اللغة العربية	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
2	أ.د. طه الدليمي	دكتوراه	المناهج والتدريس	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
3	د.هشام الدعجة	دكتوراه	المناهج والتدريس	الجامعة الأردنية
4	د. فريال أبو عواد	دكتوراه	القياس والتقويم	الجامعة الأردنية
5	د. فيصل الشوابكة	دكتوراه	القانون	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
6	د. عبدالله الزعبي	دكتوراه	القانون	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
7	د. ابراهيم الصرايرة	دكتوراه	القانون	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
8	د. جهاد الجراح	دكتوراه	القانون	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
9	الأستاذ حمود كوته	ماجستير	المناهج والتدريس	أم أذينة – مدرسة تيسير ظبيان الثانوية
10	المحامي بخيت الدعجة	ماجستير	القانون	الأردن

LEGAL CONCEPTS INCLUDED IN NATIONAL AND CIVIC EDUCATION TEXTBOOKS FOR THE UPPER BASIC STAGE IN JORDAN AND THE EXTENT OF THE STUDENTS AQUISITION THESE CONCEPTS

By

Ahlam Ahmad Ershid Al-Ayed

Supervisor

Dr. Saleh Mohammed Al-Rawadiah, Prof

ABSTRACT

The study aimed to identify the legal concepts which included in the national and civic education textbooks in the upper basic stage in Jordan, and to measure to what extent is 10th grade students familiar with these concepts, by answering the following questions:

- To what extent is 10th grade students familiar with legal concepts?
- How many concepts are familial to the tenth grade students?
- Are there any statistical difference at ($\leq\alpha$ 0.05)in the level of acquisition legal concepts among 10th grade students according to the variables of gender (male, female) and school location (rural, urban)?

To achieve that goal the researcher designed a list of (66) legal concepts included in the national and civic education textbooks (analysis list) divided into five fields: political, economic, social, religious, and international. Also she designed a survey of (38) MCQs for the tenth grade students.

The study was performed on the textbooks of the upper basic stage classes (7th- 10th), and on the students of the 10th grade that count (97125) students in the academic year of (2014/2015). The survey was performed on a group of (1500) 10th grade students selected by stratified random method.

The most important results of this study were:

- The legal concepts in the national and civic education textbooks were distributed as: political field (44%), economic field (31%), international field (12%), religious field (6.6%), and finally the social field (6.4%).
- The acquisition of the legal concepts was low, it did not exceed 45%.
- A statistical difference of ($\leq\alpha$ 0.05)was found between female and male students, in favor of female.
- Being in a cities or in country sides does not make any statistical difference of ($\leq\alpha$ 0.05).

Key words: Legal concepts, Upper basic stage, National and civic education textbooks.